عزيزي القارئ:

هذه فترة حيوية وصعبة بالنسبة لنا جميعا. والولايات المتحدة منهمكة حالياً في جبهات نشطة تفوق الحصر في كل قارة في العالم – في مجابهات وجهود كبيرة ومتزامنة.

ولعلنا لا نجد بين تلك التحديات تعدياً على الحرية، يرتبط ارتباطاً تاماً لا ينفصم بالجهد الأوسع لنشر سيادة القانون ومواجهة أزمة الدول الفاشلة والآخذة بالفشل، أعظم من شر الاتجار بالبشر. وسواء جاء الاتجار على شكل فتاة في مقتبل العمر لا تستطيع فكاكاً من فخ أوقعها في بيت دعارة، أو امرأة مستَعبَدة كخادمة منزلية، أو صبي مجبر على بيع نفسه في الشوارع، أو رجل تُساء معاملته على قارب صيد، فإن ضحايا هذه الجريمة قد سلبوا حقهم في عيش الحياة التي يختارونها لأنفسهم، كما أن للاتجار بالبشر وعواقبه نتائج تنجم عنهما وتمس كل عنصر من عناصر أي مجتمع.

ومكافحة العبودية الحديثة أمر شخصي جداً بالنسبة لي. فقد عملتُ عندما كنت نائباً عاماً خارج بوسطن في السبعينات من القرن العشرين على وضع المجرمين الذين ارتكبوا جرائم اغتصاب واعتداءات جنسية في السجون. وكُنا في الواقع من أوائل السلطات القضائية التي وضعت برنامجاً لحماية الضحايا الشهود في الولايات المتحدة.

وقد حفرت فترة عملي كمدع عام في نفسي درساً بسيطاً لا يُنسى: لن نستطيع توفير قدر أكبر من الإنصاف للضحايا ومساعدتهم على العثور على الشجاعة للتقدم للإدلاء بشهاداتهم إلا عندما نبدأ التركيز عليهم كناجين – لا كمجرد شهود محتملين.

إن الناجين يعرفون أكثر من أي شخص آخر ماهية الخطوات التي يتعين علينا اتخاذها لاكتشاف الذين تم استعبادهم وتقديم المسؤولين عن ذلك للعدالة. فعندما يتم إغراء رجل كمبودي بمزاعم كاذبة وإخضاعه للعمل القسري بعيداً عن وطنه، فإنه يعرف أكثر من أي شخص آخر كيف يمكننا تخفيف ذلك الخطر. وعندما يتم إجبار شابة نيبالية على العمل في صناعة الجنس، فإنها تعرف أكثر من أي شخص آخر كيف تساعد العاملين في مجال تطبيق القانون على اكتشاف ضحايا هذه الجريمة في المستقبل. وعندما تتعاون هذه الشابة في إدانة الشخص الذي اتّجر بها، فإنها تعرف أكثر من أي شخص آخر ما يجعل تلك الإجراءات أقل إيذاء وجرحاً لمشاعر الضحية ويجعل جهودنا أكثر فعالية.

وتقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية جعل هذه الجريمة المروّعة الشائعة جداً أقل شيوعاً بكثير. ويشكل عملنا مع الضحايا المفتاح الذي سيفتح الباب المفضي إلى التغير الحقيقي- ليس فقط بالنسبة للأكثر من 44,000 ناج وناجية تم اكتشافهم في العام الماضي، وإنما أيضاً بالنسبة للأكثر من عشرين مليون ضحية للاتجار بالبشر الذين لم يتم اكتشافهم بعد.

وكوزير للخارجية، شاهدت بنفسي عدداً لا يحصى من أعمال الشجاعة الفردية والالتزام. فقد شاهدت كيف يمكن لضحايا هذه الجريمة أن يصبحوا ناجين وكيف يمكن للناجين أن يصبحوا أصوات الضمير والإدانة في هذه القضية.

ويقدم *تقرير الاتجار بالبشر* الخاص بهذا العام خارطة طريق للسبيل الممتد أمامنا أثناء مجابهتنا لبلاء الاتجار. وتقع على عاتق كل واحد منا، سواء كان مواطناً يعنيه الأمر أو عضواً في هيئة أو مجلس إدارة أو مسؤولاً حكومياً أو أحد الناجين من الاتجار، مسؤولية اكتشاف الاتجار بالبشر، والتعاطي مع مجتمعاتنا المحلية حوله، والالتزام باتخاذ إجراءات. وإنني أدعوكم لمساعدتنا في قلب الصفحة.

فلنواصل العمل،

جون ف. كيري

وزير الخارجية

عزيزي القارئ:

فكرة هذا العام الرئيسية – *رحلة الانتقال من ضحايا إلى ناجين* – شخصية جداً بالنسبة لي. فهي تذكرني بالكثير من الناس الذين تعرفت عليهم وأُعجبت بهم خلال الأعوام التي أمضيتها كمدع عام في قضايا الحقوق المدنية.

وما زلت أذكر كم بدت "فونغ" جزعة لدى دخولها قاعة المحكمة الخالية قبل أيام قليلة من موعد المحاكمة. فقد قامت هي وزملاؤها الناجون، لتقليص صدمة الإدلاء بشهاداتهم، بتبادل الجلوس في منصة الشهود، وفي قفص المحلفين، وحتى – بإذن من المحكمة – في مقعد القاضي. وقد جلست خلف طاولة المستشار القانوني، موجهة الأسئلة إلى أحد رجال الشرطة وكأنها النائب العام. ومع انقضاء الساعة وإحساسها بالمزيد من الارتياح في قاعة المحكمة، تحول هلعها إلى ضحك ثم إلى تصميم. وبعد ذلك بأسبوع، قالت عن المتهم لدى مغادرتها منصة الشهود بعد استجواب طويل: "إنه يبدو في غاية الضآلة." لقد تغير أخيراً ميزان القوى. وبعد مرور عقد من الزمان، لا يزال المجرم قابعاً في سجن فيدرالي في حين يعيش ضحاياه حياتهم في الولايات المتحدة. وقد شرّفني أنني حضرت الاحتفال المقام بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة على تحررهم من مصنع الملابس؛ وقد رقصنا وغنّينا وروينا القصص وضحكنا مع الأطفال. ولم تعد فونغ وزميلاتها وزملاؤها ضحايا بل أصبحوا ناجين.

وكانت هناك أيضاً "كاتيا." وقد بدأت أخيراً نجمة سباق المضمار والميدان السابقة، التي تم استرقاقها في نادٍ للتعري وحاولت جاهدة أن تكون قوية صلبة، البوح بما حصل بعد أن شاهدت شرطية تضع الأصفاد في يد الشخص الذي اتّجر بها في نهاية جلسة استماع في المحكمة. وفي حين ذهب هو إلى السجن، ذهبت هي إلى العمل، لبناء حياة جديدة لها في الولايات المتحدة واختارت أن تشارك بين الآونة والأخرى في نشاطات مناصرة مكافحة الاتجار بطريقتها الخاصة. وقد أدلت بشجاعة بشهادتها أمام الكونغرس، راوية قصتها كي تمكن مساعدة غيرها. وعندما ألقيتُ الكلمة الرئيسية في ندوة عقدت في بلدتها الجديدة، أصرت كاتيا وإحدى زميلاتها الناجيات على التعريف بي. وعندما نظرت إلى المنصة رأيت أنهما لا تزالان قويتين، ولكنهما لم تعودا خائفتين. فقد حل محل الصلابةِ والدفاعية والحذر، تصميم ومرونة وكياسة. وكانت لا تزال هناك صلة تربط بيننا، لا كنائب عام وشاهدتين - ضحيتين، وإنما كزملاء.

ولا يمكن مقارنة ما يقاسيه ضحايا الاتجار بما يواجهه معظمنا طوال حياتنا وينبغي أن يضع ما يقاسونه عدم الإنصاف والإحباطات البسيطة التي نواجهها في عملنا وحياتنا اليومية في سياقها. ويمكن قول الأمر ذاته بالنسبة لشجاعتهم وقوتهم، أثناء استغلالهم وأثناء تعافيهم أيضا. وسوف يصبح البعض من عشرات الآلاف من الضحايا الذين تم التعرف إليهم خلال هذا العام ناشطين في مجال الدفاع والمناصرة، بينما يواصل بعضهم الآخر المسيرة لتحقيق أهداف شخصية، في حين سيستمر احتياج البعض الآخر إلى الرعاية.

ويمثل هذا *التقرير* اقتناعنا بأنه ينبغي أن يتمكن جميع الناجين من الإحساس بقوتهم وعيش حقيقتهم. وسواء أصبح الشخص شاهداً أو داعية نشطا، رب عمل أو موظفا، تظل رحلة التحول من ضحية إلى ناج رحلة

ينبغي ألا يقوم بها أي شخص وحده. وقد طالبنا الحكومات في العام الماضي بأن تضمن أن تكون هناك لضحايا الاتجار بالبشر "حرية اختيار مستقبلهم بأنفسهم." وذلك المستقبل هو الآن.

بإخلاص،

لويس سيديباكا

السفير المتجول لرصد الاتجار بالبشر ومكافحته

جدول المحتويات

رحلة الانتقال من ضحايا إلى ناجين
بناء أساس متين 7
الكرامة والأمن والاحترام 8
القدرة على الاستفادة من النظام القضائي 13
تمهيد الطريق 23
صوت الناجين: يضيء الطريق إلى الأمام 24

التعاريف والمنهجية
ما هو الاتجار بالبشر؟ 29
وجه العبودية الحديثة 29
المنهجية 37
التصنيف ضمن فئات 40
دليل الفئات 43
عقوبات الدول المصنفة في الفئة الثالثة 44

مواضيع ذات أهمية خاصة
قابلية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية للوقوع ضحايا 10
استخدام التجريم القسري: ضحايا مختفون خلف جريمة 14
مجموعات مهمشة: الروماني ضحايا اتجار بالبشر 19
الاتجار بالبشر والمناسبات الرياضية الرئيسية 20
ممارسات واعدة في اجتثاث الاتجار بالبشر 22
جعل المشكلة مشكلة أسوأ: ضباط تطبيق القانون خارج ساعات الدوام يوفرون الأمن في المؤسسات التي تنطوي على مخاطر عالية 25
إعادة إحياء الصدمة في الشهادت المتعلقة بالاتجار الجنسي 27
أفضل ممارسات وسائل الإعلام 30
الاتجار بالبشر والإقبال على طلب الأعضاء البشرية 32
موافقة الضحايا 35
قابلية السكان الأصليين للوقوع ضحايا للاتجار بالبشر 36
الجنود الأطفال 38
الصلة بين تدهور البيئة والاتجار بالبشر 52

معلومات من حول العالم حول إنفاذ القانون 45
الأبطال المكرمون في تقرير الاتجار بالبشر لعام 2014 46

التصنيف حسب الفئة/ الخرائط 58
كيفية قراءة المعلومات الموسعة عن كل بلد 66
معلومات موسعة عن كل بلد 67
اتفاقيات دولية ذات صلة 420
المعايير الدنيا في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر 425
وضع حد لاتجار قوات حفظ السلام الدولية والموظفين المدنيين بالبشر واستغلالهم جنسيا والاعتداء عليهم 427
المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية التي تكافح الاتجار بالبشر 428
مسرد المختصرات 430
مراجع الصور 431
ملاحظة ختامية 432

رحلة الانتقال من ضحايا إلى ناجين

لقد حقق العالم خلال الأربعة عشر عاماً التي أصدرت فيها الولايات المتحدة *"تقرير الاتجار بالبشر"* تقدماً هائلاً في المعركة ضد الاتجار بالبشر. إلا أنه ما من حكومة حققت الكمال في معالجتها أمر هذه الجريمة. ويبدو أنه لن يمكن لأي حكومة أن ترقى إلى مستوى الكمال في السنوات القادمة. أما في حال الوصول إلى اليوم الذي يختفي فيه الاتجار بالبشر، فستبقى هناك حقيقة مؤكدة: لن يكون من الممكن أبداً إبطال ما حصل لضحايا العبودية الحديثة. فبالنسبة لأولئك الذين قاسوا من استغلال العبودية الحديثة، لن تؤدي حتى أكثر أنظمة العدالة كفاءة وأكثر الجهود إبداعاً لمنع وقوع الاتجار في المستقبل إلى إبطال الإساءات والصدمة التي قاساها الملايين من ضحايا الاتجار بالبشر.

إلا أنه يمكن للضحايا، عبر الدعم والخدمات الملائمة، تخطي معاناتهم والسير قدماً في مسيرة حياتهم. ويمكنهم، عبر توفر الهيكليات القانونية والسياسات العادلة، رؤية العدالة تنصفهم. ويمكنهم، عبر توفر الفرص المناسبة، اتخاذ الخيارات التي يريدونها لحياتهم وحتى استخدام تجاربهم للمساعدة في إرشاد وتعزيز جهود مكافحة هذه الجريمة. وهذه عملية فريدة بالنسبة لكل ضحية، ويتعين أن يأخذ كل شخص ضحية خطواته على أساس قراره الذاتي وقدرته وتصميمه.

وتلعب الحكومات دوراً حيويا في تيسير هذه العملية. وفي حين أنه لا يمكن أبداً لمؤسسة حكومية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإبطال ما حصل لشخص تمت الإساءة إليه والاعتداء عليه في ظرف عبودية حديثة، إلا أنه يمكن للحكومات أن تساعد عملية تعافي الشخص من خلال توفير الدعم لكل شخص في مسيرته أو رحلته نحو التحول إلى ناج/ناجية.

وعلاوة على تقييم ما تقوم به كل حكومة في العالم تقريباً في مجال مكافحة العبودية الحديثة، يلقي "تقرير الاتجار بالبشر" هذا العام نظرة متفحصة على رحلة أو مسيرة الانتقال من ضحية إلى ناجٍ/ناجية، مقدماً التوصيات ومسلطاً الضوء على الممارسات الفعالة التي يمكنها، في حال تطبيقها، تمهيد الطريق للانطلاق قدماً أمام ناجين يفوق عددهم الحصر في جميع أنحاء العالم.

بناء أساس متين

يتعين على الحكومات، كي تتمكن من مساعدة الضحايا كما ينبغي، القيام بتطبيق فعال واسع النطاق لقانون قوي وحديث وشامل خاص بمكافحة الاتجار بالبشر. ويتضمن مثل هذا القانون بنوداً جنائية تعتبر الاتجار بالبشر جريمة خطيرة تُفرض على مرتكبيها عقوبة جسيمة تتناسب مع خطورتها، كما تتضمن بنوداً لا تقل أهمية عن ذلك تنص على إجراءات حماية للضحايا وتعالج احتياجات مثل الوضع القانوني كمهاجر والتعويضات والحصانة من العقاب على جرائم أُجبروا على ارتكابها أثناء كونهم ضحايا.

وهناك خطوة مبكّرة أخرى، تبدو جلية ولكنها مع ذلك من أصعب التحديات التي تواجهها جهود مكافحة الاتجار بشكل عام: العثور على الضحايا وإبعادهم عن الخطر. ذلك أن أقوى خطط حماية الضحايا ستكون

غير ذات فائدة في حال بقاء الضحية حبيسة شرك الاستغلال. ولا يمكن للحكومات الوقوف مكتوفة اليدين وانتظار كشف الضحايا عن أنفسهم؛ بل يتعين عليها أخذ المبادرة والبحث عن الضحايا من خلال التدقيق في القطاعات الأكثر عرضة لخطر الاتجار بها، وفحص التجمعات السكانية المستضعفة، وتدريب المسؤولين الحكوميين المعنيين بالأمر على إدراك وجود اتجار عندما يشاهدونه. ومن الضروري جداً عدم معاملة الضحايا كمجرمين أو إخضاعهم للاعتقال أو الترحيل بسبب مخالفات أخرى.

وأفضل الطرق لاكتشاف الضحايا هي تلك التي تشتمل على شراكة بين الحكومة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية التي يمكنها توفير الخبرة في تحديد ضحايا الاتجار بالبشر وتلبية احتياجاتهم. فعلى سبيل المثال، عندما تقوم الشرطة بمداهمة بيوت الدعارة، يمكن للتعاون مع المنظمات غير الحكومية مساعدة رجال الشرطة في التعرف على ضحايا الاتجار المحتملات وإحالتهن إلى الجهات التي تقدم خدمات الحماية. ويمكن لرجال الشرطة إشعار مقدمي الخدمات بأن هناك مداهمة وشيكة، فيمكن للملجأ أن يوفر المساعدة الفورية للضحايا.

ويتعين على الحكومة والمجتمع المدني، بعد التعرف على الضحايا، ضمان توفر الخدمات لتلبية احتياجات الضحايا الفورية: الرعاية الصحية، وسرير لقضاء ليلتهم، وتقديم حماية فورية لهم ولأفراد عائلاتهم، وتقديم النصح والمشورة لهم. وتعتبر هذه المراحل المبكرة جداً من الرعاية عنصراً أساسياً لإخراج الضحايا من الأزمة والإعداد لدعم متواصل طويل الأمد.

وتعالج *تقارير الاتجار بالبشر* السابقة هذه القضايا بإسهاب أكبر (خاصة تقرير عام 2012 وتقرير عام 2013 في ما يتعلق باكتشاف الضحايا وتوفير الحماية لهم)، وتوفر نظرة عامة أكثر شمولاً في ما يتعلق بما يمكن للحكومات القيام به لاتخاذ الخطوات الأولى في أسلوب تعامل يركز على الضحية. ويتعلق كل ما يلي بإقامة هذا الإطار بنجاح.

الكرامة والأمن والاحترام

إن تلبية احتياجات ضحايا الاتجار بالبشر الفورية بعد التعرف عليهم أمر جوهري. فقد تحمّل هؤلاء الأشخاص في أحيان كثيرة اعتداءات بدنية ونفسية و/أو جنسية مروّعة على يد المتاجرين بهم وعلى يد آخرين. ولكن الخدمات التي تركز فقط على تقديم الدعم للضحايا إلى أن تتحسن صحتهم الجسدية إلى درجة تكفي لتركهم يدبرون أمرهم بنفسهم، أو لوضعهم على طريق الترحيل، تُعتبر خدمات غير كافية. فقد تحمل الذين تم استعبادهم أكثر من الأذى البدني. لقد سُلبوا حريتهم، بما في ذلك حرية اتخاذ خيارات بشأن حياتهم. ولا تكفي الرعاية الطبية وبضعة ليال في ملجأ لتعافي الضحية تماما. فأثناء تضميد الجراح الجسدية وأخذها في الالتئام، تشكل مساعدة الضحايا على استعادة ذاتيتهم وقدرتهم على تحمل مسؤولية أنفسهم وكرامتهم وثقتهم بأنفسهم لاتخاذ خياراتهم حول كيفية السير قدماً في حياتهم عنصراً رئيسياً في عملية التعافي.

ويجب أن يحترم من يعملون مع الضحايا خياراتهم وحريتهم، بما في ذلك حقهم في رفض الخدمات. وينبغي أن يوجّه هذا الاحترام جميع جهود تقديم الدعم والمساعدة. وإذا ما شاء الضحايا النأي بأنفسهم بمجرد إفلاتهم

من العبودية الحديثة، يجب أن يكون في مقدورهم اتخاذ ذلك القرار. أما ما يمكن للحكومة التحكم به فهو طائفة الخدمات والدعم المقدمة للضحايا بحيث تتوفر لديهم لائحة من الخيارات يختارون ما يشاؤون من بينها.

ومن بين أهم احتياجات ضحايا الاتجار الذين تم تحريرهم أخيراً الحاجة إلى مكان يقيمون فيه، يكون آمنا ولكنه يحترم في نفس الوقت حريتهم واستقلاليتهم الذاتية.

وكما أظهر عمل حركة مكافحة الاتجار، لا تستحق جميع "الملاجئ الآمنة" هذه التسمية. فقد حدث في السنوات الأخيرة أن ضحايا اتجار في جميع أنحاء العالم وجدوا أنهم تحرروا من استغلالهم فقط ليجدوا أنفسهم نزلاء في ما يطلق عليهم اسم "ملاجئ" تشبه مراكز الاحتجاز أكثر مما تشبه الملاذات المقدمة للدعم والأمان. وفي بعض الأماكن، تنجح الحكومات في اكتشاف ضحايا الاتجار ثم تضعهم مع مجموعات كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء، حيث الخدمات المقدمة في هذه الملاجئ لا تلبي الاحتياجات الخاصة بضحايا الاتجار. كما يمكن أن يواجه المتاجر بهم الذين وضعوا في ملاجئ مختلطة الاستعمال وصمة عار يصمهم بها النزلاء الآخرون لكونهم مارسوا الدعارة أو ارتكبوا جرائم أُجبروا على ارتكابها أثناء استعبادهم.

ولا تدعم مثل هذه البيئات إحساس الضحايا بالاستقلال والقدرة الذاتية على اتخاذ القرارات. والأسوأ من ذلك أنه من المحتمل أن يؤدي الاحتجاز والعزلة، وهما أمران كانا على الأرجح جزءاً من استغلالهم، إلى صدمهم مجددا.

يُعتبر الملجأ من الناحية المثالية مكان يتمتع الشخص الذي تم الاتجار به بحرية البقاء فيه والخروج منه والعودة إليه مجدداً إن شعر/شعرت بالحاجة إلى ذلك. ولا ريب في أنه يتعين أن تكون مثل هذه المرافق آمنة مأمونة. ويمكن وضع وتطبيق إجراءات وسياسات معينة لضمان الأمن، كتقييد من يسمح لهم بدخول المرفق أو حتى معرفة عنوانه. ومن الضروري بالطبع وجود بنى وقيود إضافية للضحايا من الأطفال. ويعزز الملجأ الفعال، ولا يعيق، حرية حركة الضحية. وربما كان استخدام المأوى كمركز لإحضار الضحايا هو أمر ملائم على نحو أفضل إذا ما كان العيش المستقل هو أفضل ما يخدم مصلحة الشخص الذي تم الاتجار به.

أما الوضع المثالي فهو الوضع الذي تتعاون فيه الملاجئ بشكل وثيق مع جهات أخرى تقدم الخدمات لدعم الضحية إلى حد يتخطى بكثير الرعاية البدنية والنفسية التي يمكن أن تكون مطلوبة في المرحلة الأولية. وقد يحتاج الأشخاص الذين لا يتكلمون اللغة المحلية إلى خدمات الترجمة الفورية أو القدرة على الالتحاق بصفوف لتعلم تلك اللغة. وقد يكون الضحايا الأجانب بحاجة إلى المساعدة في الحصول على وضع مهاجر قانوني من السلطات. ويحتاج الضحايا الذين يلعبون دوراً في مقاضاة من اعتدوا عليهم، أو الذين يسعون إلى الحصول على تعويض، إلى خدمات قانونية (طالعوا الصفحة التالية للحصول على تفاصيل إضافية حول إنصاف الضحايا وقدرتهم على استخدام النظام القضائي).

وغالباً ما يحتاج الأشخاص الذين تم الاتجار بهم، لدى تحقيقهم مزيداً من الاستقلالية، إلى مساعدة في العثور على المسكن والحصول على التدريب على العمل وتحصيل العلم والتوظف. وتتصف أفضل الممارسات في هذا المجال بعدم فرض شروط للحصول على مثل هذه المساعدات كأن يفرض على الضحايا المشاركة في تحقيق جنائي أو العيش في ملجأ محدد أو التزام طريقة مفروضة للتعافي. فخيارات المساعدة المتوفرة تكون

أكثر ما تكون فعالية إذا ما كانت مرنة ومتكيفة، تعكس صعوبة التكهن بما يمكن أن تحتاجه الضحية أثناء خطوها خطوات نحو التحول إلى أحد الناجين. وعلى أي حال فإن المساعدة طويلة الأمد، التي صيغت بشكل سليم، لا تتضمن إبلاغ الضحية بما يتعين عليها اتخاذه من قرار بشأن حياتها، بل تستلزم تقديم ما يُطلب من مساعدة، وذلك لمساعدة كل شخص على تحقيق أهدافه الشخصية.

ورغم أن الحكومات مسؤولة عن التأكد من توفر المساعدة للضحايا، إلا أن الدوائر الحكومية نفسها ليست في الكثير من الأحيان أفضل مقدم مباشر للرعاية. وهنا بالذات تتضح أهمية الشراكات القوية. وفي الكثير من الدول في مختلف أنحاء العالم، تقوم فعلاً المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بتوفير مساعدات ممتازة النوعية للضحايا. ولا يتوفر للكثير من هذه الجهود التمويل الكافي، كما أن الكثير منها يفتقر إلى القدرات الكافية لمعالجة جميع أوجه المشكلة الضخمة في مناطقه. أما عندما تعمل الحكومة مع المجتمع المدني لزيادة حجم الموارد والخبرات، يستفيد الناجون من الخدمات والحمايات المعززة. علاوة على ذلك، يمكن لتعاون الحكومة مع شركاء من القطاع الخاص المساعدة في فتح أبواب فرص العمل أمام الناجين. وقد تبنت بعض الشركات بالفعل سياسات وممارسات مكافحة للاتجار بالبشر لاتخاذ إجراءات صارمة ضد الاتجار في سلسلة الإمداد ولتدريب الموظفين على إدراك وجود اتجار عندما يشاهدونه. ويمكن للشركات اعتماد طريقة أخرى هي توفير برامج توظيف للناجين وسبيل أكثر إشراقاً للمضي قدما.

القدرة على الاستفادة من النظام القضائي

يرتبط واجب الحكومة تجاه مواجهة العبودية الحديثة بكون الاتجار بالبشر هو في المقام الأول جريمة، وبكون الحكومات الجهة الوحيدة القادرة على ملاحقة المشتبه بهم قضائياً وسجن المجرمين. كما أن الحكومات هي الجهة الوحيدة التي يمكنها منح ميزات الهجرة أو الأمر بالتعويض على ضحايا أي جريمة. وتقع على الحكومة مسؤولية دعم سيادة القانون عن طريق معاقبة الذين يخالفونه، بنفس الطريقة التي تضمن بها حقوق مواطنيها.

وفي قضايا الاتجار بالبشر، ينجم عن سعي الحكومة لتحقيق العدالة نتائج تتخطى المحافظة على قدسية القوانين. وبالنسبة لأولئك الذين عانوا وحشية العبودية الحديثة، يمكن أن يكون لمشاهدتهم النظام القضائي ينتصف لهم ويفرض العقوبة على المعتدين عليهم تأثير إيجابي هائل على عملية تعافيهم. وعلاوة على الفوائد الأشمل المتأتية عن إزالة مجرم من الشوارع، يمكن لمعرفة الضحايا بأنه لم يعد بإمكان أولئك الذين استعبدوهم إيذاءهم أو أيذاء آخرين أن تلعب دوراً كبيراً ومهماً في مساعدتهم على التغلب على صدمتهم.

وهكذا نرى أنه لا يمكن الفصل تماماً بين عنصر "المقاضاة،" في النموذج ثلاثي العناصر "المقاضاة والحماية والمنع،" وعنصر "الحماية"، إذ يمكن أن تكون مقاضاة المتاجرين مهمة جداً على المدى الطويل في حماية الضحايا.

وقد نشأت في الأعوام الأخيرة ممارسات كثيرة واعدة أخذت في تحسين كيفية ملاحقة الحكومات قضائياً للمتاجرين بالبشر. فقد بدأت المحاكم المتخصصة، والتدريب الشامل للقضاة والمدعين العامين والمسؤولين

عن تطبيق القوانين، وإجراءات تسريع النظر في قضايا الاتجار بالبشر من خلال الأنظمة القضائية، تحدث تغييراً من حيث تحقيق مزيد من الإدانات بحق المتاجرين ، وزج مزيد من المنتهكين في السجون، وتوفير إحساس لدى مزيد من الضحايا بأن العدل تحقق وتم إنصافهم.

ويلعب الضحايا أنفسهم بالطبع في الكثير من الأحيان دوراً يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية المقاضاة الناجحة في قضايا المتاجرين بالبشر إما كشهود أو من خلال مساعدتهم في التحقيقات بطرق أخرى. ويتردد الضحايا في أحيان كثيرة في التعاون مع السلطات. وقد لا يقر بعضهم حتى بأنه ضحية جريمة أو يدرك ذلك، أو أنه قد يكون لا زال يكنّ شعوراً بالمودة تجاه المسيء إليه بسبب تبعيته له واعتماده عليه أو "تعلق المأذيّ بالمُؤذي". وليس من غير المألوف اختيار الضحية عدم التعاون مع السلطات أو عدم الإدلاء بالشهادة في محاكمة علنية أو مواجهة من اتجر به/بها. ولكن الأسلوب المركز على الضحايا في الملاحقات القانونية أثبت فعاليته في استقطاب مزيد من الضحايا كمشاركين في عمليات التحقيق المتعلقة بالمتاجرين بهم ومقاضاتهم.

وتستخدم أنجح الأنظمة القضائية والقانونية "منسقي الضحايا - الشهود" للعمل بشكل مباشر مع الأفراد الضحايا ومع المدافعين عنهم لمساعدتهم على فهم إجراءات نظام المحاكم الجنائية. وفي الحالات المُثلى، يكون مثل هؤلاء المنسقين متسمين بحنكة في التعامل بشكل مباشر مع الضحايا وبخبرة في التحقق من احتياجاتهم واستعدادهم للتعاون مع أجهزة تطبيق القانون. ويمكن للمنسقين المدربين بالشكل الملائم للتعامل مع الضحايا الشهود، في حال اختيار الضحايا المشاركة في جهود المقاضاة، إسداء النصح والمشورة لهم حول الدور الذي سيلعبونه ومساعدتهم على الاستعداد لتقديم شهادة خطية مشفوعة بقسم أو المثول أمام المحكمة. كما أن الوضع الأمثل بالنسبة للضحايا طوال عملية التعافي هو التمكن من الاتصال أيضاً بالمستشارين القانونيين الخاصين بهم.

ويحتاج كل من الضحايا والعاملين في أجهزة تطبيق القانون إلى المساعدة. ويمكن للخبراء في المجتمع المدني توفير التدريب والمساعدة لعناصر أجهزة تطبيق القانون العاملين مع ضحايا الاتجار بالبشر. وتساعد مثل هذه الشراكات في خلق علاقات تعاونية بين أجهزة تطبيق القانون ومقدمي الخدمات. وتفيد العلاقة المتسمة بالثقة جهود الملاحقة القضائية وضحايا الاتجار على حد سواء. فعناصر أجهزة تطبيق القانون الذين يعملون بشكل منتظم مع مقدمي الخدمات للضحايا ومناصريهم يكتسبون فهماً أفضل لاحتياجات وظروف ضحايا الاتجار. أما المناصرون ومحامو الدفاع الذين يعرفون نظراءهم في أجهزة تطبيق القانون ويثقون بهم فيصبحون مجهزين بشكل أفضل لتقديم الإرشادات والدعم للضحايا أثناء توصلهم إلى قرار التقدم والمساعدة في عمليات المقاضاة دون خشية تعرض الضحايا الموجودين تحت رعايتهم لسوء المعاملة.

ولا تعني العدالة مجرد وضع المتاجر بالبشر خلف القضبان. فقوانين مكافحة الاتجار المثالية هي تلك التي تتضمن، إلى جانب عقوبة السجن، بنوداً تفرض على المتاجرين بالبشر التزاماً بتقديم تعويض عن الخسارة التي أسفر عنها استعبادهم لضحيتهم وتعويض على الأضرار الناجمة عن أية إصابات. وفي الولايات المتحدة، يعتبر التعويض على الضحايا إلزامياً في القضايا الجنائية. ويساعد أحياناً وضعُ اليد الفعال والمبكر على أصول وممتلكات المتاجر المنقولة وغير المنقولة في ضمان أنه لن يتم فقط الأمر بدفع التعويض وإنما دفعه بالفعل. وستكون هناك بالطبع حالات لا يستطيع فيها المتاجر بالبشر دفع ما يدين به للضحية. ويمكن

للحكومة في مثل هذه الحالات اتخاذ خطوات لضمان عدم تحمل الضحية وحده/وحدها عبء الخسارة والإصابة. ويمكن إنشاء برامج تعويض عن ضحايا الجرائم للمساعدة في معالجة بعض الخسارة على الأقل.

تمهيد الطريق

يمكن للحكومات، عاملة معاً مع مجموعة واسعة من الشركاء، إنشاء نظام خدمات حماية ودعم يساعد الضحايا في كل خطوة من خطوات مسيرتهم أو رحلتهم، منذ لحظة التعرف عليهم كضحايا اتجار بالبشر، مروراً بتقديم العناية بإصاباتهم الفورية، وحتى دعم الانتقال والتحول من ضحايا إلى ناجين وتقديم الخدمات طويلة الأمد. وتساعد الشراكات هذه الجهود على تحقيق النجاح.

والحكومات هي الجهة الوحيدة التي تملك حق التحكم في بعض العناصر التنظيمية والهيكلية والبيئية. فعلى سبيل المثال، ربما كان أحد الملاجئ مجهزاً لتقديم مساندة مستمرة طويلة الأمد للضحايا. ولكنّ الضحايا قد لا يحصلون على الرعاية الضرورية طويلة الأمد في حال نص قانون البلد الخاص بالاتجار بالبشر على أن الأفراد يستطيعون الحصول على الخدمات لفترة محددة فقط أو أن تقديم الخدمات يتوقف بصورة كاملة على التعاون مع السلطات ولا يتم بدون الوفاء بذلك الشرط. وحتى عندما تتوفر برامج التدريب والتعليم والتوظيف، يمكن لقوانين الهجرة منع الضحية الأجنبية من العمل بصورة قانونية واتخاذ الخطوات التالية للتقدم. ومن الجهة المقابلة، يواجه الضحايا المواطنون خطر الاستثناء من برامج المساعدة إن كانت برامج رعاية الضحايا موضوعة بحيث تفيد الضحايا الأجانب وحدهم دون غيرهم.

إلا أن القوانين والأنظمة تعيق، في جميع أنحاء العالم، قيام المنظمات غير الحكومية والمسئولون الحكوميون ذوي النوايا الحسنة بتقديم الخدمات التي يحتاجها الضحايا. وقد تكون هذه العقبات غير متعمدة، كالقوانين الموجودة بهدف معالجة أمر مسائل أخرى ولكنها تؤثر دون قصد على محاولة الحكومة التصدي للاتجار. وربما كانت تعكس المواقف تجاه مجموعات معينة- كالمهاجرين والعاملين في الدعارة وذوي الاحتياجات الخاصة أو المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية- وهي مواقف لا تدرك أن العبودية الحديثة تصيب كل المجموعات، بما في ذلك الموصومة بوصمة اجتماعية أو المهمّشة. وينبغي على الحكومات القيام بكل ما هو ضروري لضمان أن لا يحول أي قانون أو سياسة أو لائحة تنظيمية دون مقاضاة متاجر بالبشر أو اكتشاف ضحية وتحولها إلى ناج/ناجية.

صوت الناجين: يضيء الطريق إلى الأمام

إن الطرق والممارسات التي يوصي بها هذا *التقرير* لا تشكل علاجاً يتغلب على جميع تحديات العبودية الحديثة، كما أنها لا تقدم الحل الكامل لما يحتاجه الأشخاص الذين تم الاتجار بهم. إن البحث عن حلول لهذه المشاكل هو ما يستمر في دفع عجلة المعركة ضد العبودية الحديثة.

وفي هذه المعركة، يلعب الناجون دوراً أساسياً لا غنى عنه في التوصل إلى حلول أفضل. فأولئك الذين أتموا مسيرة أو رحلة التحول من ضحية إلى ناج/ناجية قاموا بذلك بطرق تختلف باختلاف كل شخص وباختلاف تجربة كل شخص.

وقد اختار ما يفوق العدد القليل من الناجين إعادة تركيز مواهبهم وعواطفهم وخبراتهم مجدداً في مكافحة العبودية الحديثة.

وهكذا، يدير ناجون الملاجئ، ويناصرون الضحايا أمام المجالس التشريعية، ويدربون عناصر تطبيق القانون، ويقابلون رؤساء الدول والوزارات للحث على مواجهة أقوى لهذه الجريمة. ولا يمكن لأي كان إيضاح وحشية العبودية الحديثة كما يوضحها شخص قاساها، كما أنه لا يمكن لأي كان تقييم ما يؤدي الغاية المرغوبة وما يخفق في تحقيق الهدف، أثناء قيام الحكومات والشركاء بمساعدة الذين ما زالوا مستعبدين، بشكل أفضل من تقييم من عانى العبودية. وقد كان من المُلهِم مشاهدة ناجين يبدون مختلفين لاختلاف حالاتهم يجدون العناصر المشتركة في تجاربهم ويصهرون إدراكاً جديداً لجريمة يفهمونها أفضل من فهم غيرهم لها.

وهكذا يمكن للحكومات، بالإضافة إلى مساعدة الضحايا في مسيرتهم للتحول إلى ناجين، الاستفادة من فتح الباب أمامهم كخبراء وزملاء وواضعي سياسات ومناصرين.

وتشكل قصص أولئك الناجين – قصص جميع الناجين – تذكارات حيّة تذكّرنا بما يجعل من الضروري على الحكومات أن ترقى إلى مستوى مسؤوليتها لمكافحة هذه الجريمة الخطرة بجميع أشكالها. فلو كان قد تم ارتكاب خطأ في التعرف على ناجية أصبحت مناصرة وداعية واعتبارها ومعاملتها كمجرمة، لربما ما كنا سنراها تعمل اليوم في سبيل حرية مزيد من المستعبدين. ولو كان قد تم ترحيل ناج إلى البلد الذي تم استغلاله فيه في البداية بعد أن كان قد تم جمعه مع أفراد عائلته، لربما ما كنا سنراه يعمل اليوم لتحقيق مستقبل أكثر إشراقاً لأولاده. ولو كان قد تم النظر إلى ناجين على أنهم منبوذون وتم دفعهم إلى الشوارع بدل معاملتهم باحترام وتفهم ، لربما كانوا اليوم قد تحولوا مرة أخرى إلى ضحايا.

وقد أشار هذا *التقرير* في الماضي إلى الإرث الذي خلفه فريدريك دوغلاس. وقد أحدث دوغلاس، أحد أبطال حركة إبطال الاسترقاق، تغييراً ليس فقط من خلال روايته بشكل يفرض نفسه على المستمع ويستحوذ على اهتمامه بتفاصيل حياته كطفل مُستعبد كخادم وعامل في مزرعة، ولكن أيضاً من خلال نشاطاته ومناصرته لإلغاء الرق. وكما كان ملائماً، أصبح هذا الناجي من العبودية من أوائل سفراء الولايات المتحدة الأميركيين من أصل أفريقي وناشط في مناصرة حقوق المرأة. كما أنه كان مصيباً في التكهن بأنه يمكن للعبودية أن تعاود الظهور إذا ما تركت الحكومات المهاجرين المستضعفين دون حماية.

ومن المؤسف أن كل قصة ملهمة عن ناج تغلب على استغلاله/استغلالها، سيقابلها عدد مفرط من القصص غير المرويّة عن ضحايا لم يتم اكتشافهم، أو صُدموا مجددا، أو سُجنوا، أو كان مصيرهم أسوأ من ذلك. ويتعين أن يكون هناك عدد أكبر من قصص لرجال ونساء أتموا رحلة التحول كي يُكتب النجاح للكفاح العالمي ضد العبودية الحديثة.

ولكن رحلة التحول إلى ناجين لن تصبح حقيقة واقعة بالنسبة لمزيد من الضحايا إلا إذا سار كثيرون إلى جانبهم في ذلك الطريق، سواء كانوا عناصر في أجهزة تطبيق القانون أو مناصرين يدافعون عنهم أو وزراء أو أعضاء في المجالس التشريعية. فعندما يتم تشاطر العبء وعندما تشير الطريق نحو هدف مشترك، ستتم

استعادة حياة مزيد من الأشخاص وسيختفي الاستغلال والاستعباد ببطء ويحل محلهما الإنصاف والفرص والحرية.

التعريفات والمنهجية

ما هو الاتجار بالبشر؟

يُستخدم تعبير "الاتجار بالأشخاص" أو تعبير "الاتجار بالبشر" كمصطلحات شاملة تشير إلى أنشطة تجنيد أو إيواء شخص، أو نقله أو تزويده لآخرين أو الحصول عليه، وذلك لإرغامه على العمل القسري أو مزاولة تجارة الجنس، وذلك من خلال استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه. ويصف قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000 (المطبوعة 386-106 L) وتعديلاته، وكذلك بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وكبح ومعاقبة الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، المتمم لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (بروتوكول باليرمو)، هذه الخدمة الإكراهية بعدة مصطلحات مختلفة بينها الاسترقاق القسري، والعبودية أوالممارسات الشبيهة بالعبودية، وعبودية الدّين، والعمل القسري.

وقد يشمل الاتجار بالبشر الانتقال إلى مكان آخر ولكنه لا يتطلب ذلك. ويمكن اعتبار الأشخاص ضحايا اتجار بالبشر بغض النظر عما إذا كانوا قد ولدوا في حالة من العبودية، أو نُقلوا إلى الوضع الاستغلالي، أو وافقوا سابقاً على العمل لصالح متاجر بالبشر، أو شاركوا في ارتكاب جريمة كنتيجة مباشرة للاتجار بهم. يقع في قلب هذه الظاهرة هدف المتاجرين بالبشر المتمثل في استغلال واسترقاق ضحاياهم والممارسات المخادعة والقسرية التي يستخدموها لتحقيق ذلك.

وجه العبودية الحديثة

الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي

عندما يمارس شخص بالغ نشاطات جنسية تجارية، كالبغاء، نتيجة لإجباره على ذلك باستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه أو أي مجموعة من هذه الأمور متضافرة، يُعتبر هذا الشخص ضحية اتجارٍ بالبشر. ولدى وجود هذه الظروف، فإن الضالعين في تجنيد هذا الشخص، أو إيوائه أو إغوائه أو نقله أو تزويده أو استحواذه أو الحصول عليه لذلك الغرض، يُعتبرون مذنبون بجريمة الاتجار بشخص بالغ بهدف تحقيق الربح عن طريق الجنس التجاري. وقد تحدث عملية الاتجار بالبشر لاستغلالهم في النشاط الجنسي ضمن خضوع الضحية لعبودية الدَّين، إذ يرغم الأشخاص على الاستمرار في ممارسة البغاء عبر استخدام "الدين" غير المشروع، الذي يُزعم أن الضحية أصبحت مدينة به أثناء نقلها أو توظيفها أو حتى نتيجة دفع ثمنها في عملية "بيع" فجّة- وهو دَين يصر المستغلون على ضرورة سداد الضحية له قبل استعادتها لحريتها. ولا تعتبر موافقة الشخص البالغ على ممارسة الدعارة أمراً جازماً من وجهة نظر القانون: فإذا ما أُرغم الشخص بعد ذلك على الاستمرار في ممارسة الدعارة من خلال التأثير عليه نفسياً أو استخدام القوة البدنية ضده، يُعتبر (ذكراً كان أم أُنثى) ضحية للاتجار بالبشر وينبغي أن يتلقى المساعدات المنصوص عليها في بروتوكول باليرمو وفي القوانين المحلية المعمول بها في هذا المجال.

الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في النشاط الجنسي التجاري

عندما يتم تجنيد طفل (شخص لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر) أو إغوائه أو إيوائه أو نقله أو تزويده أو استحواذه أو الحصول عليه بغرض القيام بنشاطات جنسية تجارية، لا يُعتبر إثبات استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه ضرورياً لتصنيف الجريمة باعتبارها جريمة اتجار بالبشر. ولا توجد أية استثناءات لهذه القاعدة: ويجب ألا تُغيّر أية مبررات ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية حقيقة كون الأطفال الذين يتم استغلالهم في ممارسة البغاء هم ضحايا اتجار بالبشر.

واستخدام الأطفال في تجارة الجنس بهدف الربح أمر محظور بموجب قوانين الولايات المتحدة وقوانين معظم بلدان العالم الأخرى أيضا. إن استغلال الأطفال في نشاطات الجنس التجاري له عواقب مدمرة على القاصرين، تشمل الأذى الجسدي والصدمة النفسية طويل الأمد، والمرض (بما في ذلك نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز)، وإدمان المخدرات، والحمل غير المرغوب فيه، وسوء التغذية، والنبذ الاجتماعي، وحتى الموت.

العمل القسري

يشمل العمل القسري، الذي يشار إليه أيضاً بعبارة الاتجار بالأيدي العاملة، مجموعة من الأنشطة - التجنيد والإيواء والنقل والتزويد والاستحواذ - التي تُمارَس لدى استخدام شخص ما القوة أو التهديد بالأذى البدني أو الإكراه النفسي أو استغلال الإجراءات القانونية أو الخداع أو غير ذلك من سبل الإكراه الأخرى، لإجبار الشخص على العمل. وبمجرد أن يتم استغلال عمل شخص ما بهذه الوسائل، تصبح موافقة ذلك الشخص المسبقة على العمل لدى صاحب العمل غير موضوعية من الناحية القانونية: فصاحب العمل متاجر بالبشر والموظف ضحية اتجار. ويعتبر العمال المهاجرون معرضين بشكل خاص لهذا الشكل من أشكال الاتجار بالبشر، إلا أنه يمكن أيضاً إرغام الأشخاص على العمل القسري في بلدانهم. كما أنه يتم في الكثير من الأحيان إخضاع ضحايا العمل القسري أو عبودية الدَين من ضحايا الاتجار الإناث، خاصة النساء والفتيات العاملات في ظروف الاسترقاق المنزلي، للاستغلال الجنسي.

عمل السّخرة المقيّد بدين مالي أو عبودية الدَّين

يشكل اللجوء إلى استخدام التعهد الملزم أو الدَّين شكلاً من أشكال الإكراه. ويحظر القانون الأميركي استخدام الدين أو غير ذلك من التهديد بإلحاق أضرار مالية باعتباره شكلاً من أشكال الإكراه، ويفرض بروتوكول باليرمو على الدول تجريم التهديدات وغيرها من أشكال الإكراه بهدف الإجبار على العمل القسري أو الخدمات الإكراهية أو الممارسات الشبيهة بالعبودية أو الاسترقاق. ويرث بعض العمال الديون؛ ففي جنوب آسيا على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى وجود ملايين من ضحايا الاتجار بالبشر ممن يعملون لسداد ديون ورثوها عن أسلافهم. ويقع آخرون ضحايا للمتاجرين بالبشر ووسطاء التوظيف الذين يستغلون بصورة غير مشروعة ديناً تمت استدانته في البداية كشرط من شروط التوظيف.

كما يمكن أيضاً أن تسهم ديون يستدينها العمال المهاجرون في بلدانهم الأصلية، وهو ما يتم في غالب الأحيان بدعم من وكالات التوظيف وأرباب العمل في بلدان المَقصد، في خلق ظروف عبودية الدين. وقد تحدث هذه

الظروف في سياق برامج العمل التي تقوم على التوظيف المؤقت، والتي يكون فيها وضع العامل القانوني في بلد المَقصد مرتبطاً برب العمل، فيخشى العمال التماس الإنصاف.

الاسترقاق المنزلي القسري

الاسترقاق المنزلي القسري نمط من أنماط الاتجار بالبشر يوجد في ظروف فريدة – العمل في المنازل الخاصة – تخلق مواطن ضعف فريدة لدى الضحايا. وهو جريمة يكون فيها العاملون في المنازل غير أحرار في ترك العمل وغالباً ما تتم الإساءة إليهم والاعتداء عليهم ودفع أجور أقل مما ينبغي لهم. ولا يتلقى الكثير من العاملين في المنازل الحمايات والامتيازات الأساسية التي تقدم عادة للفئات الأخرى من العمال، بما في ذلك أمور بسيطة مثل الحصول على يوم راحة. وعلاوة على ذلك فإن قدرتهم على التنقل كثيراً ما تكون مقيّدة، كما أن عملهم في منازل خاصة يزيد من استضعافهم وعزلتهم. فالسلطات لا تستطيع القيام بزيارات تفتيش تفقدية في المنازل بنفس السهولة المتاحة لها للتفتيش على أماكن العمل الرسمية، كما أن السلطات تفتقر في الكثير من الأحيان إلى التفويض والقدرة على القيام بذلك. ويواجه العاملون في المنازل، وخاصة النساء منهم، أشكالاً مختلفة من سوء المعاملة والمضايقات والاستغلال، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويمكن أن تشكل هذه الأمور، عند النظر إليها مجتمعة، علامات على وجود استرقاق منزلي قسري.

عمالة الأطفال القسرية

على الرغم من أنه يمكن للأطفال ممارسة أنواع معينة من العمل بصورة مشروعة، إلا أنه من الممكن وجود الأطفال في ظروف عمالة قسرية. ومن الممكن أن يكون الطفل ضحية اتجار بالبشر بغض النظر عن مكان حدوث الاستغلال. وتتضمن بعض المؤشرات الدالة على وجود عمالة أطفال قسرية حالات يبدو فيها الطفل في عهدة شخص من غير أفراد عائلته يفرض على الطفل القيام بعمل يعود بمنفعة مالية على شخص من خارج عائلة الطفل ولا يمنح الطفل خيار ترك العمل. وتظل الجريمة جريمة اتجار بالبشر عندما تكون ضحية العمالة القسرية طفلا. ويجب أن تكون إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر متممة للإجراءات التقليدية المستخدمة ضد عمالة الأطفال، مثل معالجة الحالة والتعليم، لا بديلة عنها. وفي حال إكراه الأطفال على العمل قسرا، يجب ألا يتمكن من أجرموا بحقهم من الإفلات من العقاب الجزائي على جريمتهم من خلال اتخاذ إجراءات إدارية ضعيفة لمواجهة ممارسات عمالة الأطفال.

التجنيد غير القانوني للأطفال واستخدام الأطفال الجنود

يشكل عمل الأطفال كجنود اتجارا بالبشر عندما ينطوي على قيام قوات مسلحة باستخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه لتجنيد أو استغلال الأطفال بشكل غير قانوني كمقاتلين أو للقيام بأعمال أخرى. كما يتم أيضاً استغلال بعض الجنود الأطفال جنسيا من قبل عناصر المجموعات المسلحة. وقد يكون مقترفو هذه الجرائم قوات حكومية أو منظمات شبه عسكرية أو مجموعات من المتمردين. ويتم اختطاف الكثير من الأطفال بالقوة لاستخدامهم كمقاتلين، في حين يتم إرغام البعض الآخر بصورة غير مشروعة على العمل كحمّالين أو طهاة أو حرس أو خدم أو سعاة ينقلون الرسائل أو جواسيس. وقد يتم إجبار الفتيات الصغيرات على الاقتران

بمقاتلين ذكور أو ممارسة الجنس معهم. وكثيراً ما يتعرض الجنود الأطفال من الإناث والذكور على حد سواء للاعتداء الجنسي ويصبحون معرضين إلى حد كبير لخطر الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

المنهجية

أعدت وزارة الخارجية الأميركية هذا التقرير مستخدمة المعلومات الواردة من السفارات الأميركية، ومن مسؤولين حكوميين، ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية، وتقارير منشورة ومقالات صحفية، ودراسات أكاديمية، ومن رحلات استقصاء للمعلومات إلى كل منطقة من مناطق العالم، ومن المعلومات المقدمة إلى عنوان البريد الألكتروني tipreport@state.gov . ويوفر هذا العنوان وسيلة تمكن المنظمات والأفراد من تشاطر المعلومات المتوفرة لديهم حول تقدم الحكومات في معالجة قضية الاتجار بالبشر مع وزارة الخارجية الأميركية.

وقد قدمت المكاتب الدبلوماسية الأميركية والوكالات المحلية تقارير حول أوضاع الاتجار بالبشر والإجراءات الحكومية لمكافحته بناء على تمحيص شامل قامت به وشمل عقد اجتماعات مع مجموعات كثيرة مختلفة من المسئولين الحكوميين وممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمسئولين في منظمات دولية والصحفيين والأكاديميين والناجين. وتكرس البعثات الأميركية الدبلوماسية في الخارج جهودها لتغطية قضايا الاتجار بالبشر. ويغطي "تقرير الاتجار بالبشر" لعام 2014 الجهود الحكومية التي تم بذلها في الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل، 2013 حتى 31 آذار/مارس، 2014.

التصنيف ضمن فئات

تصنف وزارة الخارجية كل دولة شملها *"تقرير الاتجار بالبشر"* لعام 2014 ضمن واحدة من أربع فئات وفقاً لما نص عليه قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. ويتم هذا التصنيف على أساس حجم النشاط الحكومي في محاربة الاتجار بالبشر أكثر مما يتم على أساس حجم المشكلة في البلد. وتستند عمليات التحليل على حجم الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق الامتثال للحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر الخاصة باستئصال الاتجار، والمتساوقة بشكل عام مع بروتوكول باليرمو (طالعوا الصفحة 425).

وفي حين يُعتبر التصنيف في الفئة (1) أرقى تصنيف يمكن أن يحصل عليه أي بلد، إلا أنه لا يعني عدم وجود مشكلة اتجار بالبشر في البلد المصنف في تلك الفئة كما أنه لا يعني أن ذلك البلد يتخذ ما يكفي من الخطوات لمعالجة المشكلة. بل إن التصنيف في الفئة 1 يشير إلى أن حكومة البلد أقرت بوجود اتجار بالبشر، وأنها بذلت جهوداً لمعالجة المشكلة، وأنها تستوفي الحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. ويتعين على الحكومات أن تثبت في كل عام أنها حققت تقدماً ملموساً في محاربة الاتجار بالبشر كي تحافظ على تصنيفها ضمن الفئة 1. والحقيقة هي أن التصنيف في الفئة 1 يمثل في الواقع وضع مسؤولية على عاتق البلد لا إعفاءا من المسئولية، وذلك لأنه لا يمكن لأي بلد أن يستكمل مهمة مكافحة الاتجار بالبشر تماما.

ويعكس التصنيف في الفئات وما يرافقه من معلومات عن كل دولة في *"تقرير الاتجار بالبشر لعام 2014"* تقييماً لكل من الأمور التالية:

- سن القوانين التي تحظر أخطر أشكال الاتجار بالبشر، حسب تعريف قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لها، وفرض عقوبات جنائية على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر؛
- تحديد العقوبات الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر بحيث تشمل العقوبة القصوى السجن لمدة لا تقل عن أربع سنوات، أو عقوبة أكثر صرامة؛
- تطبيق القوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر من خلال ملاحقات قضائية نشطة وفعالة لمرتكبي الأشكال السائدة من أعمال الاتجار بالبشر في البلد، وإصدار أحكام على المتاجرين؛
- وضع تدابير استباقية للتعرف على الضحايا مع إجراءات منهجية توفر إرشادات للقائمن على إنفاذ القانون وغيرهم من المستجيبين الأوائل المدعومين من قبل الحكومة في عمليات التعرف على الضحايا؛
- التمويل الحكومي والشراكات مع المنظمات غير الحكومية لتزويد الضحايا بالرعاية الصحية الأساسية والمشورة والإرشاد النفسي والمأوى مما يتيح لهم رواية تجاربهم وما شاهدوه أثناء تعرضهم لأعمال الاتجار بهم للمرشدين الاجتماعيين والمسؤولين عن إنفاذ القانون، وذلك في بيئة من الحد الأدنى للضغط؛
- جهود حماية ضحايا الاتجار بالبشر التي تتضمن تأمين قدرتهم على الحصول على الخدمات والمأوى بدون تعرضهم للاحتجاز، ومع توفير البدائل القانونية لترحيلهم إلى بلدان قد يواجهون فيها العقاب أو المشقة؛
- مدى قيام الحكومة بضمان توفير المساعدات القانونية والمساعدات الأخرى للضحايا، ومدى قيامها بتأمين إجراءات قضائية متماشية مع القوانين المحلية وغير مجحفة بحق الضحايا أو كرامتهم أو صحتهم النفسية؛
- مدى قيام الحكومة بتأمين إعادة الضحايا إلى بلادهم وإعادة دمجهم بشكل آمن وإنساني، وبشكل طوعي بقدر الإمكان؛ و
- الإجراءات الحكومية المتخذة التي من شأنها الحيلولة دون وقوع الاتجار بالبشر، بما في ذلك بذل الجهود الرامية إلى كبح الممارسات التي تم تحديدها كعوامل مساهمة في وقوع الاتجار بالبشر؛ كاحتجاز أرباب العمل لجوازات سفر العمال الأجانب الوافدين والسماح لوسطاء التوظيف بفرض رسوم باهظة على العمال المهاجرين المنويّ توظيفهم.

- عملية التصنيف ضمن فئات، والتقارير الخاصة بكل دولة، **لا تأخذ** أياً من الأمور التالية بعين الاعتبار:
- الجهود التي تبذلها الأطراف غير الحكومية وحدها دون سواها في البلد، مهما كانت هذه الجهود جديرة بالثناء؛
- أنشطة التوعية الشعبية العامة، سواء كانت برعاية الحكومة أو غيرها، إن كانت هذه الجهود غير مرتبطة بشكل وثيق بمقاضاة المتاجرين بالبشر أو بحماية الضحايا أو بالحيلولة دون وقوع الاتجار؛ و
- المبادرات الشاملة للتنمية أو إنفاذ القانون.

دليل الفئات

الفئة 1

الدول التي تلتزم حكوماتها بشكل تام بالحد الأدنى لمعايير قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر المتعلقة بالقضاء على الاتجار بالبشر.

الفئة 2

الدول التي لا تلتزم حكوماتها بشكل تام بالحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق الامتثال لتلك المعايير.

قائمة المراقبة في الفئة 2

الدول التي لا تلتزم حكوماتها بشكل تام بالحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق الامتثال لتلك المعايير، و:

أ) يكون فيها ***العدد المطلق*** لضحايا الأشكال الخطيرة من أعمال الاتجار بالبشر كبيرا جدا، أو يكون آخذاً في التزايد بشكل كبير؛

ب) لم يتم تقديم دليل على ***ازدياد الجهود*** المبذولة لمكافحة الأشكال الخطيرة للاتجار بالبشر مقارنة بما كان يُبذل في العام السابق، بما في ذلك ازدياد عمليات التحقيق في جرائم الاتجار وملاحقة مرتكبيها قضائياً وإدانتهم، وازدياد ما يقدَم من مساعدة للضحايا، وتقلص الأدلة التي تثبت ضلوع المسؤولين الحكوميين في الأشكال الخطيرة للاتجار بالبشر؛ أو

ج) كان التوصل إلى قرار بأن البلد يبذل جهوداً كبيرة للامتثال للحد الأدنى من المعايير مرتكزاً إلى ***تعهدات قطعها البلد باتخاذ خطوات إضافيةخلال العام التالي.***

الفئة 3

البلدان التي لا تلتزم حكوماتها بشكل كامل بالحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ولا تبذل جهوداً كبيرة للامتثال لها.

وينص قانون حماية ضحايا الاتجار من البشر على عوامل إضافية يتم أخذها في الحسبان لتحديد ما إذا كان ينبغي تصنيف دولة ما في الفئة 2 (أو قائمة المراقبة في الفئة 2) أو تصنيفها في الفئة 3. وأول هذه العوامل هو إلى أي حد تشكل الدولة بلد مصدر أو عبور أو مقصد للأشكال الخطيرة من الاتجار بالبشر. أما العامل الثاني فهو مدى عدم التزام حكومة الدولة بالحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، وبشكل خاص، مدى ضلوع المسؤولين أو موظفي الحكومة في الأشكال الخطيرة من الاتجار بالبشر. والعامل الثالث هو التدابير المعقولة التي يتعين على الحكومة اتخاذها كي تصبح ملتزمة بالحد الأدنى من المعايير في ضوء موارد الحكومة وقدرتها على مواجهة أشكال الاتجار الخطيرة واجتثاثها.

ينص تعديل أُدخل عام 2008 على قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر على أن أي دولة جرى تصنيفها لسنتين متتاليتين ضمن قائمة المراقبة للفئة 2، وسوف يتم تصنيفها في تلك القائمة في العام التالي، سوف تصنف بدلاً من ذلك في الفئة 3 في ذلك العام الثالث. وقد تمّ سريانُ خفض الفئة التلقائي هذا لأول مرة في تقرير عام 2013. وقد خُول وزير الخارجية صلاحية منح إعفاء من هذا الخفض التلقائي للفئة استناداً إلى أدلة موثوقة تفيد بأن الإعفاء مبرر لأن لدى الحكومة خطة مكتوبة من شأنها أن تشكل، في حال تطبيقها، جهوداً كبيرة مبذولة للامتثال للحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر للقضاء على الاتجار وقيام الحكومة بتكريس موارد كافية لتنفيذ الخطة. ويجوز لوزير الخارجية إصدار هذا الإعفاء لعامين متتاليين فقط. ويتعين بعد السنة الثالثة إما رفع البلد إلى الفئة 2 أو تخفيض تصنيفه إلى الفئة 3. وقد تمت الإشارة إلى الحكومات الخاضعة لشرط التخفيض التلقائي في التقارير الخاصة بكل بلد.

العقوبات الخاصة بالدول المصنفة في الفئة 3

بمقتضى قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، يمكن أن تخضع حكومات البلدان المصنفة في الفئة 3 لقيود محددة في مجال المساعدات الثنائية، بحيث يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تحجز أو تلغي منح المساعدات الخارجية غير الإنسانية وغير المتصلة بالتجارة الخارجية. وعلاوة على ذلك، قد لا تحصل دول معينة مصنفة في الفئة 3 على تمويل لمشاركة الموظفين الحكوميين في برامج التبادل التعليمية والثقافية. وتمشياً مع قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، تواجه حكومات البلدان الخاضعة للقيود معارضة الولايات المتحدة لتلقيها مساعدات (باستثناء المساعدات الإنسانية والمتعلقة بالتجارة ومساعدات محددة تتصل بالتنمية) من المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وستصبح القيود سارية المفعول في بداية السنة المالية التالية للحكومة الأميركية- أي في 1، تشرين الأول/أكتوبر، 2014، إلا أنه يمكن للرئيس الأميركي الإعفاء من بعض أو جميع القيود المفروضة بناء على قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر إذا ما قرر أن تقديم تلك المساعدات للحكومة من شأنه أن يعزز أهداف القانون أو أنه يخدم المصلحة القومية الأميركية بطريقة أخرى. كما ينص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر

على عدم فرض القيود إن كان ذلك ضرورياً لتفادي أي نتائج سلبية ينجم عنها أذى كبير على الفئات السكانية الضعيفة المعرضة للخطر، بما في ذلك النساء والأطفال.

ولا يشكل التصنيف في أي فئة كانت تصنيفاً دائما لا يتغير. وكل دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، تستطيع القيام بالمزيد. ويتعين على كل دولة مواصلة جهود مكافحة الاتجار بالبشر ومضاعفتها.

معلومات من حول العالم حول إنفاذ القانون

أضاف قانون إعادة التفويض بحماية ضحايا الاتجار بالبشر للعام 2003 إلى القانون الأصلي شرطاً جديداً يطلب من الحكومات الأجنبية أن تزود وزارة الخارجية ببيانات حول التحقيقات، المحاكمات، الإدانات، والأحكام الصادرة بحق المتاجرين بالبشر لكي تُعتبر ملتزمة كلياً بالحد الأدنى من المعايير التي نص عليها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر بهدف القضاء على الاتجار بالبشر (الفئة 1). وكان تقرير عام 2004 أول تقرير يجمع هذه المعلومات. أما تقرير الاتجار بالبشر لعام 2007 فكان أول تقرير يبين مجمل عدد المحاكمات والإدانات المتعلقة بالاتجار باليد العاملة، موضوعة بين قوسين.

العام	المحاكمات	الإدانات	عدد الضحايا الذين تم تعريفهم	التشريعات الجديدة أو المعدلة
2006	5808	3160		21
2007	(490) 5682	(326) 3427		28
2008	(312) 5212	(104) 2983	30961	26
2009	(432) 5606	(335) 4166	49105	33
2010	(607) 6017	(237) 3619	33113	17
2011	(456) 7909	(278) 3969	(15205) 42291	15
2012	(1153) 7705	(518) 4746	(17368) 46570	21
2013	(1199) 9460	(470) 5776	(10603) 44758	58

فيما يلي الدول المشمولة في تقرير الاتجار بالبشر و**ليست** دولاً طرفاً في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، المتمم لاتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

أفغانستان
أنغولا
بنغلادش
بربادوس
بوتان
بروناي
جزر القمر
جمهورية الكونغو
الجمهورية التشيكية
إريتريا
فيجي
إيران
اليابان
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية [كوريا الشمالية]
الجمهورية الكورية [كوريا الجنوبية]
المالديف
جزر مارشال
نيبال
باكستان
بالاو
بابوا غينيا الجديدة
سيراليون
سنغافورة
جزر سليمان
الصومال
جنوب السودان
سريلانكا
السودان
تونغا
أوغندا
اليمن

<u>التصنيف في فئات</u>

الفئات

الفئة 1

البلدان التي تمتثل حكوماتها امتثالاً تاماً للمعايير الدنيا المحددة في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر.

الفئة 2

البلدان التي لا تمتثل حكوماتها امتثالاً كاملاً للمعايير الدنيا المحددة في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة مهمة للامتثال تماماً بتلك المعايير.

لائحة المراقبة في الفئة 2

البلدان التي لا تمتثل حكوماتها امتثالاً تاماً للمعايير الدنيا الواردة في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة مهمة للامتثال بها و:

أ) **عدد الضحايا المطلق** لأسوأ أشكال الاتجار بالبشر كبير جداً فيها أو متزايد بشكل كبير ومهم جدا؛

ب) **لم يتم تقديم دليل على ازدياد جهود** مكافحة أسوأ أشكال الاتجار بالبشر مقارنة بما كان الوضع عليه في العام السابق؛ أو

ج) اتُخذ القرار بأن البلد يبذل جهوداً كبيرة مهمة للامتثال للمعايير الدنيا على أساس **تعهدات قطعها البلد باتخاذ خطوات إضافية مستقبلية خلال العام التالي.**

الفئة 3

البلدان التي لا تمتثل حكوماتها امتثالاً تاماً للمعايير الدنيا ولا تبذل جهوداً كبيرة مهمة للقيام بذلك.

الفئة 1:

كندا
تشيلي
الجمهورية التشيكية
الدانمارك
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
آيسلندا
كوريا الجنوبية
لوكسمبورغ
مقدونيا
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
النرويج
بولندا
أستراليا
النمسا
بلجيكا
أرمينيا
جمهورية سلوفاكيا
سلوفينيا
إسبانيا
السويد
سويسرا
تايوان
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأميركية
إيرلندا
إسرائيل
إيطاليا

الفئة 2

كازاخستان
أفغانستان
ألبانيا
الأرجنتين
أروبا
أذربيجان
جزر البهاما
بنغلادش
بربادوس
بنين
بوتان
البرازيل
بروناي
بلغاريا
بوركينا فاسو
الرأس الأخضر
الكاميرون
تشاد
كولومبيا
كرواتيا
كوستا ريكا
ساحل العاج
الفلبين
جمهورية الكونغو
كوراساو
إكوادور
مصر
السلفادور
إستونيا
إثيوبيا
فيجي
الغابون
جمهورية الدومينيكان
جورجيا
غانا
اليونان
غواتيمالا
هندوراس
هونغ كونغ
هنغاريا
الهند
أندونيسيا
العراق
اليابان
الأردن
كوسوفو
قرغيزيا
لاتفيا
ليبيريا
لثوانيا
ماكاو
المالديف
مالاوي
مالطا
مورشيوس
المكسيك
ميكرونيسيا
مولدوفا
الجبل الأسود
موزامبيق
نيبال
النيجر
نيجيريا
عُمان
بالاو
باراغواي
بيرو
البرتغال
رومانيا
سانتا لوسيا
سانت مارتن
السنغال
صربيا
سيشل
سيراليون
سنغافورة
جنوب أفريقيا
سوازيلاند
طاجيكستان
ترينداد وتوباغو
توغو
تونغا
تركيا
أوغندا
الإمارات العربية
المتحدة
فيتنام
زامبيا
كيريباتي

لائحة المراقبة في الفئة 2

أنغولا
أنتغوا وبربودا
البحرين
بيلاروسيا
بليز
البوسنة والهرسك
بوتسوانا
بورما
بوروندي
كمبوديا
الصين (الشعبية)
جزر القمر
قبرص
جيبوتي
غينيا
غيانا
هاييتي
جامايكا
كينيا
لاوس
لبنان
ليسوتو
مدغشقر
مالي
جزر مارشال
المغرب
ناميبيا
باكستان
بنما
قطر
رواندا
سانت فنسنت والجرينادين
جزر سليمان
جنوب السودان
سريلانكا
السودان
سورينام
تنزانيا
تيمور الشرقية
تونس
تركمانستان
أوكرانيا
أوروغواي

الفئة 3

السعودية
سوريا
تايلاند*
أوزبكستان
اليمن
فنزويلا*
زمبابوي
غينيا بيساو
ايران
كوريا الشمالية
الكويت
ليبيا
ماليزيا*
موريتانيا
بابوا غينيا الجديدة
الجزائر
روسيا
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديمقراطية
كوبا
غينيا الاستوائية
اريتريا
غامبيا

خفض تلقائي من لائحة المراقبة في الفئة 2

حالة خاصة

الصومال

الأبطال المكرمون في تقرير الاتجار بالبشر لعام 2014

تكرم وزارة الخارجية الأميركية في كل عام أشخاصاً من مختلف أنحاء العالم كرسوا حياتهم لمكافحة الاتجار بالبشر. وهؤلاء الأشخاص هم أشخاص يعملون في منظمات غير حكومية ومشرّعون وعناصر شرطة ومواطنون معنيون بالأمر ملتزمون بوضع حد للعبودية الحديثة. وهم يكرمون لجهودهم التي لا تكل – رغم المقاومة والمعارضة والتهديدات لحياتهم- في حماية الضحايا ومعاقبة المجرمين وزيادة الوعي بالممارسات الإجرامية الجارية في بلدانهم وخارجها.

جيلبرت موندا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

جيلبرت موندا هو مؤسس مركز العمل من أجل الشبيبة والأطفال المستضعفين. وقد شب السيد موندا يتيماً وهو الآن والد لاثني عشر طفلا، فأصبح شعور الرأفة الهائل الذي يملأه دافعَ جهوده القيادية الفعالة. والمركز الذي أسسه هو منظمة غير حكومية أوجدها في عام 1992 في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوفير الرعاية المؤقتة والدعم الكامل للأطفال المستضعفين المعرضين للخطر، وبشكل محدد أولئك الذين كانوا على علاقة في السابق مع مجموعات مسلحة، قبل إعادتهم إلى عائلاتهم. وما زال المركز، بقيادة السيد موندا، شريكاً مع منظمة اليونيسف منذ عام 2004، وهو يدير ملجأ يقدم للأطفال دعماً نفسياً/اجتماعياً ونشاطات ترفيهية وتعليماً غير رسمي ومساعدة في لمّ الشمل مع عائلاتهم.

وفي عام 2011، شكل المركز اتحاداً مع المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تركز جهودها على نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في نورث كيفو، وساعد المركز من خلال هذه الشبكة مترامية الأطراف أكثر من 9000 طفل تم تسريحهم من جماعات مسلحة. ويعمل السيد موندو بشكل مباشر مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو (مونيوسكو) وفرق المستجيبين الأوائل التابعين للأمم المتحدة في إطلاق سراح الأطفال. وقد خاطر السيد موندا، مع أفراد فريقه، بحياته للمساعدة في تحرير هؤلاء الأطفال، ولكنّ جهود السيد موندا وضعت هؤلاء الأطفال، في بلد مزقته النزاعات المسلحة، على الطريق إلى التئام الجراح والمساعدة في إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بهانوجا شاران لال

الهند

يتولى السيد بهانوجا شاران لال، بوصفه رئيس ماناف سانساذان إيفام ماهيلا فيكاس سانسذان (MSEMVS)، قيادة أكثر من 75 شخصاً يعملون على الجبهة في المعركة ضد الاتجار بالبشر في شمال الهند. وقد مكنت منظمة MSEMVS أبناء المجتمعات المحلية من إنجاز تفكيك تدريجي لأنظمة عبودية

حديثة راسخة في معامل خبز القرميد والمزارع ومقالع الحجارة. وقد حولوا المئات من المجتمعات المحلية إلى مناطق محظورة الدخول بالنسبة للمتاجرين بالبشر، جاعلين العبودية الحديثة غير موجودة فعلاً في أكثر من 130 قرية.

وتساعد المنظمة، بزعامة السيد لال، ضحايا الاتجار على إنشاء لجان أمن أهلية، وهي عملية تتمكن مجموعات من الناجين من خلالها من تحقيق الحرية عن طريق ممارسة السلطة الجماعية من خلال شبكات على مستوى المقاطعات والضغط على الشرطة كي تقوم بتطبيق قوانين مكافحة الاتجار بالبشر. وتساعد المنظمة في تحرير حوالي 65 رجلاً وامرأة وطفلاً في كل شهر، وتقدم للناجين مساعدات إعادة دمج في وقت لاحق. كما أنها أنشأت ملجأ تقوم على إدارته يوفر مساعدات على أساس حقوق الضحايا ومساعدات لاسترداد العافية بالنسبة للناجين من ضحايا الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي.

بالإضافة إلى ذلك، ركز السيد لال بشدة على اجتثاث عمالة الأطفال. وهناك حالياً 14 مدرسة قروية تمكّن أكثر من 500 طفل ناجين من الاتجار من متابعة دراستهم للّحاق بأقرانهم، كي يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس الحكومية بنجاح بعد ثلاث سنوات. وتمكّن هذه المدارس، التي يتم فتحها وإغلاقها على أساس الحاجة إليها، أعداداً كبيرة من الأطفال من الفكاك من شرك العبودية ومن تحصيل العلم. .

ميونغجين كو

الجمهورية الكورية

ميونغجين ناشطة تبذل جهوداً لا تكل في إدارة مركز داسيهامكه لضحايا الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي في كوريا الجنوبية. ويقدم المركز نشاطات تواصل وإرشاداً لضحايا الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي، ويساعدهم في مجال الخدمات القانونية والطبية. وقد قامت السيدة كو، لمواجهة العدد المتزايد من المراهقين الفارين من منازلهم الذين يقعون في شرك ممارسة البغاء والمتاجرين بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي التجاري، بإنشاء قسم خاص في المركز لتقديم الخدمات للضحايا الأحداث يعمل على مدار الساعة وطيلة أيام السنة. وقد قدم قسم رعاية الأحداث، منذ إنشائه في عام 2013، الإرشاد لحوالي 10,000 حالة فردية، إما وجهاً لوجه أو عبر الهاتف أو من خلال الإنترنت.

وعلاوة على عملها في الميدان، نشرت السيدة كو عدة كتيبات بلغات متعددة حول مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي وتقديم الخدمات لهم، ووزّعتها على السفارات والقنصليات الكورية في الولايات المتحدة واليابان وأستراليا، وهي تشكل ثلاثة بلدان مقصد رئيسية للكوريين من ضحايا الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي.

كما تدير السيدة كو شبكة إيكو-جندر، وهي شبكة تأييد ومناصرة مؤلفة من منظمات كورية مناوئة للاتجار بالبشر، وقد تزعمت عدة مجموعات مدنية أهلية مع تلك الشبكة لرفع مستوى الوعي العام. وقد منحت وزارة العدل السيدة كو لقب "حارسة حقوق الضحايا الإناث والأطفال" في عام 2013.

إليزابيث السيوفي

لبنان

تدافع إليزابيث السيوفي، مديرة معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين في بيروت، دون كلل عن ضحايا الاتجار بالبشر وترفع مستوى الوعي بالاتجار بالأشخاص. وقد لعبت دوراً قيادياً رئيسياً في استصدار أول قانون لبناني لمكافحة الاتجار بالبشر في عام 2012، وما زالت تعمل على جعل الاتجار بالبشر أولوية على رأس قائمة أولويات الحكومة اللبنانية. والسيدة السيوفي عضو فعال نشط في عدة لجان توجيه قومية مختلفة تعمل على حماية العاملين/العاملات في خدمة المنازل من لبنانيين وأجانب، ومحاربة الاتجار بالبشر، ومنع التعذيب، وتعزيز حماية الأطفال، وهي مقرر لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد الدولي للمحامين.

وقد لعبت السيدة السيوفي دوراً أساسياً في صياغة مسودة "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في لبنان" و"خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر"، وقد تم استكمالهما في عام 2013 وهما الآن بانتظار موافقة مجلس الوزراء عليهما. كما أنها تقوم بصورة منتظمة بتنظيم دورات تدريبية حول الاتجار بالبشر لعناصر أجهزة تطبيق القانون والجيش والعاملين في الشرطة المحلية، علاوة على الصحفيين لتحسين تغطيتهم لأنباء حالات الاتجار بالبشر في لبنان.

وقد تزعمت السيدة السيوفي كذلك جهود وضع دليل حكومي يعرّف الاتجار بالبشر ويصف بشكل عام طرق مكافحته، ونظمت طاولة مستديرة مع ممثلين عن الحكومة ومنظمات غير حكومية للاتفاق على مجموعة من المؤشرات للتعرف إلى ضحايا الاتجار بالبشر.

تيك نارايان كونوار

نيبال

ظل تيك نارايان كونوار، قاضي منطقة لاليتبور، يتصدر الجهود الرامية إلى التصدي للاتجار بالبشر ودحره في نيبال من خلال التطبيق التام لقانون مكافحة الاتجار بالبشر ومراقبة النقل في نيبال في نفس الوقت الذي يدافع فيه عن حقوق الضحايا. وقد وفر أسلوب القاضي كونوار المركز على الضحايا بارقة أمل هناك حاجة ماسة إليها في النضال القانوني الحالي ضد الاتجار بالبشر. وكان قد لعب الدور القيادي، في مركزه السابق كقاض في منطقة ماكوانبور، في استحداث "نظام محاكم مسرّع" لتقليص الفترة التي يتعين على الناجين انتظارها للمثول أمام المحكمة. كما يسمح القاضي كونوار للناجين باختيار التاريخ الذي يناسبهم للمثول (وكانوا يتلقون في السابق إشعاراً يكاد لا يعطيهم أي مهلة)، ويضمن استمرار جلسات الاستماع بشكل متواصل حتى يتم الفصل في القضية.

كما يعتمد القاضي كونوار أسلوباً يركز على الضحايا عند إصداره الأحكام. ففي مايو/أيار من عام 2013، ولإدراكه ضرورة حصول الضحية على تعويض فوري، اتخذ خطوة غير مسبوقة حين أمر حكومة نيبال بدفع ما يعادل حوالي 3000 دولار لشخص نجا من الاتجار به. كما أنه وضع اجتهادات وقرارات جديدة لفرض عقوبات مشددة بشكل ملائم على مرتكبي هذه الجريمة الفظيعة.

وقد اعتبر المجلس القضائي النيبالي، وهو وكالة حكومية وطنية، القاضي كونوار أفضل قاض من حيث الأداء في عام 2013 لأسلوبه غير المهاوِد في محاربة الاتجار بالبشر. وقد نشر الكثير حول حقوق الإنسان والقانون الدولي، واستقلالية القضاء، والمساواة بين الإناث والذكور، والقانون.

بياتريس جدي-أغبا

نيجيريا

تم تعيين بياتريس جدي-أغبا في عام 2011 كأمينة تنفيذية للوكالة القومية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر وغير ذلك من الأمور المتصلة به (NAPTIP). وتعتبر تلك الوكالة الجهة المسؤولة عن تعزيز فعالية إنفاذ القانون، ومنع الأسباب الجذرية، وتقديم الحماية للضحايا. ولدى الوكالة تسعة ملاجئ في مختلف أنحاء البلد، وقد ساعدت في تقديم المساعدة وإعادة التأهيل للآلاف من الناجين.

تقوم السيدة جدي-أغبا بتغيير الساحة النيجيرية القومية تغييراً جذرياً في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وأصبحت الوكالة، تحت رئاستها، نموذجاً يُقتدى به لكل أفريقيا في تنسيق جهود مكافحة الاتجار بالبشر الحكومية. وأسفر عملها عن دمج قضايا الاتجار بالبشر في الخطاب القومي في مجالي التنمية والتخطيط. وقد حسنت علاقات الوكالة مع شركاء جوهريين ضمن استجابة نيجيريا المتعلقة بالاتجار بالبشر، مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والحكومات الأجنبية. وإذ لم تركز فقط على الطرق الشمالية/الجنوبية التي يسلكها المتاجرون، بذلت جهوداً كبيرة لاستعادة وإعادة دمج ناجين نيجيريين من الاتجار بالبشر من عدة دول من دول غرب أفريقيا، وتزعمت التعاون لمعالجة أمر الاتجار بالبشر في المنطقة. كما بادرت السيدة جدي-أغبا إلى إطلاق حملات توعية بالاتجار بالبشر لزيادة الوعي بهذه الجريمة وحشد عامة المواطنين ضدها.

جينا بينشي

بيرو

كانت الناجية جينا بينشي أول ضحية اتجار بالبشر في بيرو تواجه المتاجرين بها في المحكمة. وقد قامت منذ فرارها في عام 2009 بمخاطرات فذة. فقد واجهت تهديدات بالقتل والتعرض للعنف، وتغلبت على عقبات مجتمعية وقانونية متكررة، وتحدت الوضع القائم.

وكان قد تم الاتجار بالسيدة بينشي في عام 2007 وأُخذت من منزلها في منطقة الأمازون التابعة لبيرو وتم استغلالها في تجارة الجنس التجاري في أحد نوادي التعرّي في شمال البيرو. وقد حرمت من حقوقها الأساسية لأكثر من عامين. وتم إجبارها على تعاطي مخدرات والاعتداء عليها واستغلالها. وأخيرا، هربت وبدأت كفاحها الطويل لتحقيق العدالة.

وقد واجهت السيدة بينشي عقبات لا تعد ولا تُحصى في سعيها لمحاكمة المتاجرين بها، بما في ذلك وفاة شاهدين أساسيين في ظروف مشبوهة. وقد احتاجت إلى أربع سنوات لتحقيق ذلك، ولكنها لم تتخل عن جهودها وهدفها أبدا. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2013، أدانت إحدى محاكم بيرو ثلاثة من المعتدين عليها بجريمة الاتجار بالبشر، وحكمت على اثنين منهما بالسجن، أحدهما لمدة 15 سنة والثاني لمدة 12 سنة. أما المتهم الرئيسي فما زال طليقا.

وقد أضحت السيدة بينشي شخصاً يكثر الطلب عليه لإلقاء الكلمات ومناصرة الضحايا، كما تم تحويل قصتها اللافتة للنظر إلى فيلم وثائقي لزيادة الوعي بجريمة الاتجار بالبشر.

مونيكا بوسف

رومانيا

مونيكا بوسف هي المديرة التنفيذية لمؤسسة الباب المفتوح (أوسا ديشيسا) والقوة المحركة وراء إنشاء ملجأ طوارئ لما بعد فترة العناية أُنشئ خصيصاً للنساء من ضحايا الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي في بوخارست، برومانيا. ويشكل افتتاح ملجأ، في بلد تقدم فيه الحكومة تمويلاً محدوداً فقط للناجين في فترة المتابعة ما بعد العناية، مشروعاً ضخما. إلا أن السيدة بوسف افتتحت ملجأ العناية الطارئة، "الباب المفتوح" في نيسان/أبريل 2013، بعد معاينة نشاطات المنظمات الأخرى والتشاور مع مسؤولين حكوميين لضمان فهمهم التام للحاجة إليه. ويقدم المأوى للنزيلات فيه مساعدات طبية ونفسية ودعماً اجتماعياً، فيساعدهن بذلك على الشفاء جسدياً وعقلياً وعاطفيا. ووضعت السيدة بوسف أيضاً، برنامج تدريب على المهارات اللازمة للعمل، كجزء من عملية التعافي، وقامت بتطبيقه بالتنسيق مع شركة ستاربكس، التي وافقت على توظيف خريجات برنامج "الباب المفتوح."

وتعمل السيدة بوسف دون كلل، بصفتها المشرفة على الملجأ وأيضاً من خلال عملها دون هوادة لتحديد مصادر المساعدات المالية والعينية الجديدة وضمان الحصول عليها لإبقاء الملجأ مفتوحاً يواصل عمله. من خلال هذا العمل المتواصل، تعمل السيدة بوسف على زيادة الموارد المخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر ومساعدة الناجين منه. ويشكل ما تمكنت السيدة بوسف من تحقيقه في فترة قصيرة شهادة لها على قوة إرادتها وإيمانها ورغبتها العميقة في مساعدة الناجين.

شارمين غاندي-آندروز

ترينيداد وتوباغو

حققت شارمين غاندي-آندروز، بوصفها أول من شغل منصب مدير وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الأمن القومي في تاريخ ترينيداد وتوباغو، تغييراً جذرياً في كيفية مواجهة الحكومة لمشكلة الاتجار بالبشر. وكانت السيدة غاندي-آندروز، لعدة سنوات، مناصرة رائدة وصريحة لإصدار قانون ضد الاتجار بالبشر، وهو الأمر الذي قامت الحكومة بإنفاذه في نهاية الأمر في كانون الأول/يناير 2013. ويعود إلى جهودها التي لم تعرف الكلل معظم الفضل في وجود البنى والهيكليات اللازمة في ترينيداد وتوباغو لاكتشاف وتحديد ودعم الضحايا. وقد ترأست في عامها الأول في منصبها 20عملية تحقيق في حالات يشتبه بحدوث اتجار بالبشر فيها، مما أسفر عن اتهام 12 شخصاً بالاتجار بالبشر، بينهم مسئولين حكوميين، واكتشاف شبكة خطيرة من العصابات الإجرامية التي تيسر الاتجار بالبشر في منطقة الكاريبي.

وقدمت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في عام 2013 أكثر من 20 عرضاً وورشة عمل حول الاتجار بالبشر بهدف تثقيف عناصر أجهزة تطبيق القانون والمنظمات غير الحكومية والعاملين في الوسط القانوني والطلبة. وقد كسر هذا النشاط التواصلي الحواجز من خلال إقامة الروابط بين مقدمي الموارد وزيادة إحساسهم بالمشكلة، وقد فتح مقدمو التمويل بعد ذلك بالفعل أبوابهم ومحافظهم لدعم ضحايا الاتجار بالبشر. وأصبحت السيدة غاندي-آندروز، التي تشغل حالياً منصب نائب رئيس دائرة الهجرة، خلال سنوات قليلة فقط الشخصية التي تجسّد جهود مكافحة الاتجار بالبشر في ترينيداد وتوباغو، وصاغت حواراً وطنياً يتضمن جهوداً استباقية لمكافحة الاتجار بالبشر.

فان نغوك تا

فيتنام

فان نغوك تا هو كبير المحامين في "بلو دراغون"، وهي منظمة فيتنامية غير حكومية تنشط منذ عام 2005 في مساعدة الأطفال والشباب على التحرر من المتاجرين بهم. وقد ساعد السيد فان شخصياً، حتى الآن، أكثر من 300 ضحية اتجار بالبشر للعمل القسري في فيتنام أو للاستغلال الجنسي في الصين. ويتضمن الأسلوب الذي يعتمده في عمله عمليات سرية للعثور على الضحايا، ويعمل فريقه مع السلطات الفيتنامية لوضع خطة لتيسير تحرير الضحايا وتطبيقها.

وقد توصل السيد فان، بعد سنوات من الخبرة في هذا المجال، إلى أسلوب شامل لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، يتضمن معرفة مكان الضحايا، وتقديم الخدمات لهم، ومساعدتهم في الإدلاء بأقوال رسمية أمام رجال الشرطة، والمساعدة في إعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية، وتمثيلهم في المحاكم ضد من قاموا بالاتجار بهم. وقد أكسبت السيد فان جهودُه المتواصلة ثقة الشرطة والمسؤولين الحكوميين، الذين يدعونه في كثير من الأحيان لمساعدتهم في جهودهم في مكافحة الاتجار بالبشر.

وعلاوة على خدمات السيد فان المباشرة، كان له تأثير كبير على المجتمعات المحلية في فيتنام حيث ينظم حملات توعية ويجتمع مع الزعماء والعائلات لتثقيفهم حول سبل الحيلولة دون وقوع الاتجار. وإذ يحدث السيد فان فرقاً حقيقياً على الصعيدين الفردي والقومي، فإنه يؤثر في الطريقة التي تفكر فيها فيتنام بأمر الاتجار بالبشر والطريقة التي تعالج فيها أمر تلك المشكلة.

للذكرى: آيرين فيرنانديز، *ماليزيا*

في أوائل عام 2014، منيت أوساط مكافحة الاتجار بالبشر بخسارة فادحة لدى وفاة آيرين فيرنانديز، مديرة منظمة تيناجانياتا وإحدى مؤسسيها، وهي منظمة قانونية مناصرة تكرس جهودها للدفاع عن حقوق العمال الأجانب واللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر في ماليزيا. وقد كافحت فيرنانديز دون كلل للكشف عن المظالم التي تواجهها الفئات المستضعفة في البلد وإنصافها، مواظبة على جهودها في وجه التهديدات والضغوط. وقد وفرت جهودها الرائدة التي لم يسبق لها مثيل للعمال المهاجرين ضحايا الاتجار بالبشر تأييداً ومساعدة قانونية كانوا في حاجة ماسة إليهما. وقد تم تكريم فرناندير لعملها القيّم هذا كبطلة في *تقرير الاتجار بالبشر* لعام 2006.

قصص الضحايا

إن المقصود من إفادات الضحايا الواردة في هذا التقرير هو أن تكون قصصاً توضيحية فقط وهي لا تمثل جميع أشكال الاتجار بالبشر التي تحدث. ويمكن لهذه القصص أن تحدث في أي مكان في العالم. وهي توضح أشكال الاتجار بالبشر الكثيرة والأماكن الكثيرة المختلفة التي تحدث فيها. وقد تم تغيير الكثير من أسماء الضحايا في هذا التقرير. ومعظم الصور غير المرفقة بتعليق أو شرح ليست صوراً لأشخاص ثبت أنهم ضحايا اتجار بالبشر. ولكنها توضح مع ذلك أنماط الاستغلال الكثيرة جداً التي تشكل الاتجار بالبشر، والظروف المختلفة التي يُعثر على ضحايا الاتجار فيها.

كمبوديا

كانت عائلة كيو تعتمد على البركة المحلية لكسب رزقها. وعندما مرض والدها، لم يعد هناك من يرمم الشباك. وكان إصلاحها سيكلف العائلة ما قيمته حوالي 200 دولار لم تكن تملكها. وتوجه والداها إلى مرابي يقدم القروض بفوائد باهظةً سرعان ما تراكمت وضخّمت القرض إلى حوالي 9000 دولار. وكان "بيع العذارى" أمراً مألوفاً في مجتمعهم المحلي، فقامت والدة كيو، بعد حصولها على "شهادة عذرية" من المستشفى، ببيعها لرجل في فندق. وكانت كيو آنذاك في الثانية عشرة من العمر. وعندما سمعت أنه سيتم بيعها مجدداً، هربت، وتوجهت إلى منزل آمن تستطيع التعافي فيه. وقد أصبحت كيو الآن معتمدة على ذاتها وهي تأمل أن تبدأ مشروعاً تجارياً خاصاً بها.

الولايات المتحدة

عندما هربت المراهقة مليسا من البيت، سرعان ما وجدها رجل ووعدها بالمساعدة، ولكنه كان في الواقع قواداً ينوي استغلالها جنسياً بهدف الربح. وقد استخدم الإكراه والمناورات النفسية لإبقائها في سوق الدعارة، وأعلن عنها عن طريق مواقع الإنترنت. وكان رفضها القيام بما يريده يواجَه بالضرب والتهديدات. ورغم خوفها من العثور عليها وقتلها إن هي قامت بالفرار، تمكنت مليسا في أحد الأيام من الهرب من غرفة الفندق التي كان يحتجزها فيها. وساعدها أحد النزلاء في فندق مجاور على الوصول إلى الشرطة التي قامت بإلقاء القبض على المتاجر بها. .

رومانيا-إنجلترا

قررت إيوانا وصديقها الذي بدأت علاقتها معه قبل عام الانتقال معاً إلى إنجلترا. وقام هو بإعداد جميع ترتيبات الانتقال، بما في ذلك المسكن، وتركت إيوانا عملها وعائلتها في رومانيا متحمسة لحياة أفضل. ولكن كل شيء تغير بمجرد وصولها إلى مانشستر. فقد قام "صديقها" وزميل له بنشر نبذة عنها في موقع للبالغين على الإنترنت وبدأ بالإعلان عنها لممارسة الجنس التجاري، وكانا يعدان الترتيبات للزبائن ويقبضان كل ما تحصل عليه. وكانت تخشى محاولة الهرب لأنه أصبح يستخدم العنف معها. أما الآن وقد أصبحت إيوانا في مأمن فقد بدأت تروي تجربتها، وهي تقول: "لا أريد أن يحدث هذا مرة أخرى لأي فتاة."

الهند

كانت آنيا لا تزال مراهقة عندما توقفت عن الذهاب إلى المدرسة على أمل العثور على عمل لمساعدة عائلتها. وغادرت آنيا بيت العائلة في منطقة يعمها الفقر، ووصلت إلى العاصمة حيث شعرت أنها محظوظة إذ عثرت على عمل في حي راق عن طريق وكالة توظيف عاملات في المنازل. ولكن الأمر انتهى بآنيا كضحية استرقاق منزلي، بدل الحصول على عمل جيد. فقد كانت تحبس في المنزل وتتلقى التعنيف على يد ربة العمل. وقد تحملت الضرب الموجع والعزلة طوال أشهر. وقد تملكها الخوف، وكانت تعمل دون أجر، ممنوعة من الاتصال، حتى هاتفياً، بأي شخص تعرفه. ولكن آنيا تمكنت من الهرب بمساعدة الشرطة والنشطاء في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وقد أصبحت قضيتها مرفوعة أمام إحدى المحاكم. وقد عادت آنيا إلى منزل العائلة والتحقت مجدداً بالمدرسة، وهي تتلقى حالياً رعاية المتابعة التي تقدم في الفترة التالية للتحرير.

بيرو

كان ابن عم أوسكار يعمل في بار في منطقة مناجم الذهب في بيرو ويروي له قصصاً عن تلقيه أجره ذهبا. فغادر أوسكار، الذي كان عمره آنذاك 16 سنة، منزل العائلة يراوده أمل العثور على عمل مماثل. ولكن صاحب المنجم أبلغه لدى وصوله بأنه يتعين عليه العمل 90 يوماً كي يسدد الأجر الذي تلقاه ابن عمه لتجنيده في العمل، وبما أن رب العمل كان مسيطراً على النقل في النهر، لم تتوفر أي إمكانيات للهرب. وأدرك أوسكار آنذاك أنه تم بيعه وأصبح عبداً تم استرقاقه. وقد أصيب بالملاريا ولكن رب العمل رفض توفير عناية طبية له فتُرك ليموت في كوخ؛ وقد اعتنى به العمال الآخرون وأطعموه بعضاً من حصص الطعام الضئيلة التي كانت توزع عليهم. وإذ أصبح أوسكار أضعف من أن يتمكن من العمل في المناجم، فقد أُجبر على العمل في المطابخ. وبعد إكماله التسعين يوماً، حزم متاعه للرحيل، ولكن رب العمل أبلغه أنه لا يملك الحرية بعد لأنه تم تسجيله على أنه عمل 30 يوما. ولم يتم اعتباره قد عمل 90 يوماً إلا بعد أن عمل ثمانية أشهر. وقد أُدخل أوسكار المستشفى لدى عودته من منطقة الأمازون لإصابته بالحمى الصفراء. واضطُر إلى الاستدانة من عائلته كي يدفع أجور الأطباء؛ وأصبح أوسكار على قناعة بأن الطريقة الوحيدة التي ستمكنه من سداد ذلك الدين هي العودة إلى العمل في الأدغال .

الفليبين- المملكة العربية السعودية

تركت ماري منزلها للعمل كخادمة في المملكة العربية السعودية، وكانت فرصة الحصول على أجر منصف ومكان عمل مأمون تبدو أمراً يستحق تضحيتها وتركها عائلتها وحياتها في الفليبين. ولكن الواقع هو أن ماري أمضت فترة إقامتها في المملكة العربية السعودية تُباع من رب عمل إلى رب عمل آخر، حتى عملت لدى ما مجموعه 11 رب عمل. وفي آخر منزل عملت فيه تم ضربها بقسوة شديدة. وقد تمت إعادتها إلى الفليبين بعد خروجها من المستشفى. ولم يتم دفع أي أجر لها إطلاقاً عن الأشهر التي أمضتها في العمل.

باكستان- الإمارات العربية المتحدة

وُعدت مريم وابنتها فاطمة البالغة السادسة عشرة من العمر بالعمل في صالون تجميل في الإمارات العربية المتحدة. وأثناء الرحلة على متن الطائرة من باكستان، أعطى رجل ودود مريم رقم هاتفه في الإمارات كي تتصل به في حال احتياجها إلى مساعدة أثناء وجودها هناك. وقد استقبلت مريم وفاطمة على المطار سيدة من معارف الشخص الذي دفع ثمن بطاقات السفر ووعدهما بالعمل. وقد أخذت جوازي سفرهما. وما حدث بعد ذلك هو أنه بدل الذهاب إلى صالون التجميل أُجبرت الأم وابنتها على ممارسة الدعارة لسداد ثمن بطاقتي السفر بالطائرة. وكانت مريم مجبرة على مشاهدة ابنتها تبكي كلما غادر زبون غرفتها. وقد اتصلت، عندما استطاعت ذلك، بالرجل الذي أعطاها رقم هاتفه وصارحته بما جرى لهما؛ فشجعها على الاتصال بالشرطة. وأقنعت مريم وابنتها محتجزتهما بأنهما تحتاجان إلى الذهاب إلى السوق ثم استقلتا بدلاً من ذلك سيارة أجرة وذهبتا إلى الشرطة. وقد اكتشفت الشرطة أثناء التحقيقات ضحايا أخريات تم استدراجهن عن طريق وعود بالعمل في صالون تجميل.

بورما- تايلاندا

كان ميو مقتنعاً، لثقته بمستدرجيه، بأنه يغادر منزله في بورما للعمل في مصنع أناناس في تايلاندا. إلا أنه تم بيعه لدى وصوله لقبطان قارب مقابل ما يعادل 430 دولاراً تقريبا. وقد احتجز على القارب فترة عشرة أشهر، وأُجبر على العمل، وكان يتم ضربه بصورة منتظمة. وفي المناسبات النادرة التي كان القارب يرسو فيها في ميناء، كان الطاقم يدفع الرشوة لعناصر الشرطة المحلية كي يسمحوا لهم بإبقاء الصيادين على القارب بدل المخاطرة بهربهم إن سُمح لهم النزول إلى اليابسة. وتمكن ميو أخيراً من الهرب ولجأ إلى أحد المعابد. وهو لا يزال يعاني من الصمم، نتيجة لسحق رأسه وأذنه بقوة في قطعة ثلج كبيرة على القارب.

الفليبين- أستراليا

وقع سيزار وثلاثة من أصدقائه، ترافقهم أحلامهم بتحقيق النجاح في الملاكمة، فريسة لثلاثة أستراليين ساعدوهم في الحصول على تأشيرات دخول مؤقتة لممارسة الألعاب الرياضية ودفعوا تكاليف سفرهم من الفليبين إلى سيدني. وكان الرجال قد أصبحوا مدينين لمحتجزيهم لدى وصولهم إلى أستراليا، فقام المحتجزون بالاستيلاء على جوازات سفرهم وإجبارهم على القيام بأعمال منزلية بدون مقابل "كخدم منازل". وهكذا وجدوا أنفسهم، بدل شق طريقهم في حلبات الملاكمة، مجبرين على العيش في مرآب للسيارات غير معالج بأي عازل يمنع الحرارة والبرودة لا يأكلون سوى فضلات الطعام. وبعد ثلاثة أشهر، دخل سيزار حلبة ملاكمة، وكسب ما يعادل 3500 دولار تقريبا، إلا أن آسره أخذ المبلغ. وبعد فترة قصيرة من ذلك هرب سيزار وفر من محتجزه. كما هرب أحد أصدقائه وذهبا إلى الشرطة. وقد تم فتح تحقيق مع محتجزيهما بتهمتي الاستغلال والاتجار بالبشر.

المكسيك- الولايات المتحدة

كانت فلور مولينا خياطة ماهرة تجد في عملها، وكانت تعمل في وظيفتين في المكسيك لإعالة أولادها الثلاثة الصغار. وعندما أخبرتها معلمة الخياطة عن فرصة عمل كخياطة في الولايات المتحدة، ظنت أن تلك فرصة

جيدة. ولكن السيدة التي أعدت ترتيبات سفرهما أخذت أوراق فلور الثبوتية وملابسها، "لحفظها في مأمن."وتم أخذها هي ومعلمتها إلى معمل خياطة وبدأتا العمل على الفور. وكانت فلور، التي كانت تتلقى الضرب وتمنع من مغادرة المعمل، تبدأ يومها في الرابعة صباحا، ولم يكن عليها العمل فقط كخياطة، بل كان عليها أيضاً أن تقوم بتنظيف المعمل بعد مغادرة العاملات الأخريات له. وبعد 40 يوما، سُمح لها بمغادرة المعمل للذهاب إلى الكنيسة، حيث تمكنت من الحصول على المساعدة. وقد تمكنت فلور من الإفلات بمساعدة من منظمة غير حكومية محلية. وقد أصبحت الآن من زعماء تكتل قومي من الناجين في الولايات المتحدة، تنشط في مناصرة حقوق الضحايا وتأييد الشفافية في سلاسل التوريد.

الهند

كان آجاي في الخامسة عشرة من العمر فقط عندما تم اختطافه من ملعب في المدينة في إحدى الأمسيات وبيعه لصاحب مزارع قصب سكر ثري، بعيداً عن منزله. وقد تحمل آجاي، منذ استيقاظه في اليوم التالي وحتى تمكنه من الهرب بعد عام، القيام بعمل مرهق يقصم الظهر في تنظيف حظائر الماشية ومعالجة قصب السكر. وكان يُجبر على العمل ولا يحظى إلا بالقليل من الطعام وبأقل من ذلك من النوم، حتى بعد أن فقد أحد أصابعه أثناء قطعه قصب السكر. وكان الهرب يبدو مستحيلاً لا يمكن تخيله بالنسبة لآجاي وللأطفال الآخرين في المزرعة، إلى أن حدث في أحد الأيام أن أرسله الشخص الذي اشتراه لقضاء حاجة له. ولم يضع آجاي تلك الفرصة فهرب وبدأ مشواره الطويل عائداً إلى منزله وعائلته. واحتفلت العائلة بعودته، بعد مرور عام على اختطافه، وفي حين أن العائلة طلبت من الشرطة التحقيق في ما حدث لآجاي، لا يزال هناك الكثير من الأطفال الذين يجبرون على العمل القسري في مزارع قصب السكر وفي أماكن أخرى.

فيتنام

كان يتعين على المراهقين دانغ وتشيان إعالة عائلتيهما، فتوقفا عن الذهاب إلى المدرسة وذهبا للعمل في مناجم الذهب. وقد أُجبر الصبيان على العمل تحت الأرض على مدار الساعة، تحت مراقبة متواصلة، وتمت السيطرة عليهما من خلال التهديدات. وتم إبلاغهما أنه لن يتم دفع أي أجر لهما إلا بعد أن يعملا لمدة ستة أشهر. وإذ أصبح دانغ وتشيان يعانيان من سوء التغذية والملاريا التي لم تتم معالجتها قاما بتنظيم محاولة فرار مع بعض الأولاد الآخرين المحتجزين في المناجم، إلا أن ذلك لم يؤد إلا إلى القبض عليهما وانهيال كبير العمال عليهما بالضرب. وقد تمكنا أخيراً من الهرب بمساعدة قرويين محليين، أطعموهما أثناء اختبائهما في الغابة هرباً من رؤسائهما في العمل. ويتطلع الولدان الآن إلى العودة إلى عائلتيهما بمساعدة من مركز محلي لمساعدة الأطفال.

أقوال مقتبسة

"يتعين علينا أثناء عملنا على تفكيك شبكات الاتجار بالبشر ومساعدة الناجين على إعادة بناء حياتهم أن نعالج أيضاً أمر القوى الكامنة التي تدفع بالكثيرين إلى العبودية. علينا أن نطوّر اقتصاديات تخلق وظائف مشروعة، ونوجد إحساساً بالعدل والإنصاف في جميع أنحاء العالم يقول إنه لا يجوز أبداً استغلال أي طفل، وأن نسلّح بناتنا وأبناءنا بنفس الفرص لتحقيق أحلامهم."

- الرئيس باراك أوباما، 2013

"إنني أوصي المجتمع الدولي على تبني استراتيجية حتى أكثر إجماعاً وفعالية ضد الاتجار بالبشر، كي لا يتم بعد الآن استخدام الرجال والنساء، في أي ركن من أركان العالم، كوسيلة لتحقيق غاية."

- البابا فرنسيس، 2013

"نحن بحاجة لأن يعرف الناس أن هذه الأمور تحدث، ونحن بحاجة لأن ندرب أشخاصاً على جميع المستويات في طوائفنا واتحاداتنا ووكالاتنا على التعرف على المؤشرات على وجود الاتجار ... وقد كان معظمنا غير مدرك أن هذا يؤثر على مجتمعاتنا نحن، ولكن المسألة خطيرة وواسعة الانتشار. إن الاتجار بالبشر لا يحدث فقط للرعايا الأجانب. إنه يحدث لأطفال في مجتمعاتنا".

- سوزان ك. ستيرن، رئيسة الاتحادات اليهودية في حملة أميركا الشمالية القومية، 2013

"أعرف، وقد نجوت من الاتجار وأنا في سن 12 سنة، من تجربتي الشخصية، أنه في كل مرة يوقف فيها رجال الشرطة الضحايا أو يعاملونهم كمجرمين، يدفعهم ذلك إلى الالتصاق أكثر بالمتاجرين بهم."

- كاريسا فيلبس، مؤسسة مركز رنواي غيرل (فتيات هاربات) ومديرته التنفيذية، إف. بي. سي، 2013

"ينبغي تقديم أي دعم لضحايا الاتجار بالبشر بطريقة تعيد إليهم شعورهم بأنهم يسيطرون على حياتهم ... وعند تقديم المساعدة بطريقة لا تحترم إرادة الضحايا، أو حتى تقديمها رغم إرادتهم، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الصدمة والأذى وإلى استمرار استغلالهم كضحايا."

-آنيت ليث، مديرة المشروع الإقليمي لمنطقة الميكونغ الكبرى الفرعية في جنوب شرق آسيا للمشروع المشترك بين وكالات الأمم المتحدة الخاص بالاتجار بالبشر (UNIAP)، 2013

"يوم تم إنقاذي، كنت أعرف ثلاث كلمات فقط باللغة الإنجليزية: "مرحبا"، و "دولفين" و "الأخت غير الشقيقة." وأنا مقتنعة الآن أن الذين احتجزوني أبعدوا عني عن قصد كل ما يمكن أن يعلمني اللغة، لأن معرفة اللغة الإنجليزية كانت ستمنحني قوة. ومن الأمور التي يتقنها المحتجِزون إبقاء عبيدهم ضعفاء لا حول لهم ولا قوة."

- شيما هول

"الاتجار بالبشر هو، ببساطة، استغلال البشر لتحقيق الربح. وهو بلاء لا تهزمه حواجز الثروة والنفوذ – إن الاتجار بالبشر مشكلة ضخمة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء."

- آن ت. جالاغر، حائزة على وسام *أوفسر أوف ذا أوردر* الأسترالي، المستشارة السابقة لشؤون الاتجار بالبشر للمفوض السامي لحقوق الإنسان، 2013

" عندما كنت أمارس الجنس معه كنت أشعر بفراغ في داخلي. وكنت أشعر بالألم وبضعف شديد. كان الأمر صعباً جدا. وقد فكرت بالسبب الذي جعلني أفعل هذا وبالسبب الذي جعل أمي تفعل هذا بي."

"جوراني،" ناجية من الاتجار بالبشر باعتها أمها لتمارس البغاء، كمبوديا، 2013

"اشتغلت عنده لعدة أشهر، أنظف وأطبخ له، ولكنه لم يدفع لي أي أجر ... وعندما طالبت بما يستحق لي من أجر متأخر، قال إنه يتعين علي أن أمارس الجنس معه، وأنه سيدفع لي عند ذلك، ولكنني رفضت، فضربني. وتملكني الخوف بعد ذلك فلم أعد أطلب ما لي عنده من مال، وهكذا صرت أفعل كل ما يطلبه مني."

"كريستين،" ناجية من الاتجار بالبشر كانت قد هاجرت من زمبابوي إلى جنوب أفريقيا بحثاً عن عمل، 2014

"لقد عاش معظم الأطفال، مثلي، صدمات سابقة ثم وُضعوا في نظام الرعاية في دور الاحتضان، وفي الكثير من الأحيان، يتعرضون لصدمات أخرى في نظام الرعاية والاحتضان. ورغم أن الكثيرين يرفعون من شأن النظام لنجاحاته، إلا أن هناك الكثير من العناصر ضمن تجربة الرعاية في دور الاحتضان التي تجعل الأحداث أكثر عرضة للاستغلال والاحتيال عليهم. فالأحداث الموجودون في هذا النظام أكثر عرضة لأن يصبحوا مستغَلين جنسياً لأن الأحداث يتقبلون تجربة استعمالهم كشيء يدر الربح من قبل أشخاص يفترض

أنهم يقومون على رعايتنا، ويعتبرون هذا الأمر عادياً، إذ إننا نتعامل مع أشخاص مختلفين يتحكمون في حياتنا، ونفتقر إلى فرصة اكتساب علاقات وصداقات ذات معنى."

- وذيلما "ت" أورتيز ووكر بتيغرو

"إن هذه القرية بكاملها مدينة لصاحب الأرض. وقد أخذت أنا شخصياً قرضاً قيمته 181 دولاراً لعلاج طبي. إن أجرتنا ضئيلة إلى حد لن نستطيع معه سداد الدين أبدا."

-"آميت،" ذكر، 33 سنة، 2014

"سواء جاء الاتجار على شكل فتاة في مقتبل العمر لا تستطيع فكاكاً من فخ أوقعها في بيت دعارة، أو امرأة تم استرقاقها في الخدمة المنزلية، أو صبي مُجبر على بيع نفسه في الشوارع، أو رجل تساء معاملته على قارب صيد،فإن ضحايا هذه الجريمة قد سُلبوا الحق في عيش الحياة التي يختارونها لأنفسهم."

- وزير الخارجية الأميركية جون كيري، 2014

"إن استمرار وجود العمل القسري يضر المؤسسات التجارية ويضر التنمية ويضر الضحايا. إنه ممارسة لا مكان لها في المجتمعات الحديثة وينبغي استئصالها في أسرع وقت ممكن." ‘‘

- منظمة العمل الدولية، الأرباح والفقر: اقتصاديات العمالة القسرية (2014)

قابلية المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية للوقوع ضحايا

يتعرض المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية في جميع أنحاء العالم للتمييز ضدهم ومستوى أكثر ارتفاعاً من التهديد والعنف ضدهم إما بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم النوعية (الذكورة والأنوثة). وقد أفادت الرابطة الدولية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في عام 2013 بأنه توجد بحوالي 80 بلداً قوانين تجرم الأشخاص على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية. ويواجه الأشخاص في هذه الفئة السكانية مستوى مرتفعاً من التهديدات والعنف والتمييز ضدهم في فرص الحصول على العمل والرعاية الصحية والتعليم. وقد نبذ أفراد بعض العائلات أقاربهم من هذه الفئة ومنعوهم من دخول منازلهم. وتجعل النتائج المتراكمة لرهاب المثليين والمثليات والتمييز ضدهم وضد مزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية هؤلاء الأشخاص ضعفاء بشكل خاص أمام المتاجرين بالبشر الذين يستضعفونهم ويستغلون يأس أولئك الراغبين في الهرب من سوء معاملة المجتمع لهم ونفوره منهم فيفترسونهم.

وقد حققت الحكومات والمنظمات غير الحكومية تقدماً في مجال اكتشاف ضحايا الاتجار من المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وفي تسليط الضوء على ضعفهم وكونهم عرضة للوقوع ضحايا جرائم مثل الاتجار بالبشر. فعلى سبيل المثال، حددت منظمات غير حكومية كانت تُعنى بقضايا هذه الفئة السكانية في الأرجنتين في عام 2013 هوية متاجرين بالبشر وعدوا رجالاً يبدون في مظهرهم كالنساء ويتصرفون كالنساء بتوفير فرص العمل لهم في أوروبا، ولكنهم قاموا بدلاً من ذلك باحتجاز جوازات سفرهم وإجبارهم على ممارسة الدعارة. وقد اكتشفت الشرطة الفلبينية ضحايا اتجار من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية أثناء عمليات مكافحة الاتجار بالبشر. وكشفت منظمات المجتمع المدني في جنوب أفريقيا عن حالات قام فيها المتاجرون بالبشر بإجبار مثليين ومثليات ومزدوجي الهوية الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية من الأحداث على الاستمرار في ممارسة الدعارة عن طريق تهديدهم بكشف ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية لأهاليهم. وقد التزمت الدوائر الحكومية الأميركية، كجزء من خطة العمل الفدرالية الاستراتيجية الخاصة بالخدمات لضحايا الاتجار بالبشر في الولايات المتحدة لفترة 2013-2017 بجمع المعلومات المتعلقة باحتياجات ضحايا الاتجار من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وتقدر منظمات غير حكومية في الولايات المتحدة نسبة الشبان والشابات المشردين بدون مأوى من أفراد هذه الفئة السكانية بما بين 20 و40 بالمائة من مجمل عدد الشبان والشابات المشردين بلا مأوى في البلد. وهؤلاء الشبان والشابات يواجهون بشكل خاص خطر الإجبار على ممارسة الدعارة.

ويعقّد التحامل والتمييز إلى حد كبير اكتشاف ضحايا الاتجار بالبشر من المثليين والمثليات ومزدودي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وتقديم الرعاية لهم. وينبغي أن يتشارك العاملون في أجهزة تطبيق القانون ومقدمو الخدمات مع منظمات المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية لتعزيز جهود اكتشاف الضحايا وتكييف خدمات المساعدة بحيث تلبي احتياجاتهم الفريدة. وينبغي أيضاً أن يتم ضم

الضحايا من هذه الفئة السكانية في أي حوار يتعلق بهذه الأمور وأيضاً في أي حوار حول مساعدة الضحايا على التحول إلى ناجين.

استخدام التجريم القسري: ضحايا مختفون خلف جريمة

ما زالت الأساليب التي يستخدمها المتاجرون بالبشر تتطور باستمرار، كما يتطور فهم العاملين في أجهزة تطبيق القانون والناشطين في مكافحة الاتجار بالبشر لهذه الجريمة. وهناك سمة مميزة للاتجار بالبشر، ولكن لا يتم التعرف عليها في كثير من الأحيان، وهي التجريم القسري. فقد يجبر المتاجرون بالبشر البالغين والأطفال على ارتكاب جرائم أثناء عملية استغلالهم كضحايا، بما في ذلك إجبارهم على السرقة وإنتاج ونقل المخدرات المحظورة وممارسة الدعارة والإرهاب وارتكاب جرائم القتل. ففي المكسيك، على سبيل المثال، أجبرت مجموعات إجرامية منظمة أطفالاً ومهاجرين على العمل كقتلة مستَأجرين وفي إنتاج ونقل وبيع المخدرات. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، 2013، القت الشرطة القبض على ستة بالغين من الروما (الغجر) متهمين بإجبار أولادهم على ارتكاب سرقات في باريس وضواحيها. وذُكر أنه كان يتم ضرب الأولاد في حال عدم توفيرهم الكوتا اليومية المفروضة عليهم من البضائع والسلع المسروقة. وفي أفغانستان، تجبر مجموعات المتمردين الأطفال الأكبر سناً على القيام بعمليات التفجيرات الانتحارية. في حين تجبر الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في باكستان الأطفال، الذين لا يتجاوز عمر بعضهم التسع سنوات، على القيام بعمليات تفجير انتحارية في كل من باكستان وأفغانستان. وقد تم إكراه رجال وأطفال، يأتون بشكل أساسي من فيتنام والصين، على العمل في مزارع القنب الهندي في المملكة المتحدة والدنمارك، عن طريق التهديدات الشفوية والبدنية والترهيب.

وينبغي ألا يعتبر ضحايا الاتجار بالبشر مسؤولين قانونياً عن ضلوعهم في نشاطات غير قانونية كانت نتيجة مباشرة للاتجار بهم. ومن المعتاد أن يُعتبر، خطأ، ضحايا الاتجار الذين أجبروا على ارتكاب جريمة مجرمين، بدل تحديدهم كضحايا، وبالتالي يعامَلون من قبل أجهزة القانون والمسؤولين في النظام القضائي كمجرمين. ويظل الكثير من ضحايا الاتجار بالبشر مختفين لا يُكتشفون بين مرتكبي الجرائم نتيجة لعدم وجود أسلوب ملائم للغربلة والتعرف على الضحايا. ومن الأمثلة على ذلك في الولايات المتحدة مثال ضحايا الاتجار الذين يجبرون على ممارسة النشاط الجنسي التجاري، ثم تقوم الولاية أو المسؤولون المحليون بملاحقتهم قضائياً لممارستهم الدعارة أو نشاطات متصلة بالدعارة. وقد أصدرت ولايات كثيرة، بينها ولاية نيويورك، قوانين تتيح لضحايا الاتجار إلغاء أو إبطال تلك الأحكام الصادرة ضدهم عندما يكونوا قد ارتكبوا الأنشطة غير القانونية وهم ضحايا اتجار. وفي عام 2009، اعتقل ثلاثة أطفال فيتناميين في المملكة المتحدة لعملهم في مزارع القنب، وأُدينوا بتهمة خرق قوانين تتعلق بالمخدرات، وحُكم عليهم بالسجن. إلا أن إحدى محاكم الاستئناف نقضت الإدانات في عام 2013، معربة عن اقتناعها بأن الأطفال كانوا ضحايا اتجار بالبشر. وتعكس هذه القضية وعياً متنامياً بضرورة حماية ضحايا الاتجار بالبشر، المجبرين على ارتكاب جرائم قسراً، من الملاحقة القانونية. كما أنها تظهر الصعوبات التي تواجهها أجهزة تطبيق القانون والسلطات القضائية أثناء مكافحتها الجرائم وإنفاذها القوانين.

ومن المهم أن تتوصل الحكومات إلى وضع وتطبيق سياسات للتعرف إلى ضحايا الاتجار بالبشر الذين يجبرون على المشاركة في نشاطات إجرامية أثناء استغلالهم كضحايا، وتوفير خدمات الحماية الملائمة لهم. وعلاوة على تدريب العاملين في أجهزة تطبيق القانون والسلطة القضائية بشكل يهدف إلى التوعية بشكل عام بأمر الاتجار بالبشر، فإن تدريبهم على مبادئ عدم معاقبة وعدم مقاضاة الضحايا يُعتبر عنصراً أساسياً لزيادة إمكانية تعرف السلطات بدقة على الضحايا، مما يؤمّن بالتالي إمكانية الحصول على الحماية واستخدام النظام القضائي

مجموعات مهمشة: الروماني ضحايا اتجار بالبشر

الروماني - ويُعرفون أيضا بـ الروما، والرومز، والرومين - من أكبر الأقليات في أوروبا وهم معرضون إلى حد كبير لخطر الاتجار بهم. ويخضَع الرجال والنساء وخاصة الأطفال من هذه الأقلية للاتجار بهم للاستغلال الجنسي والعمل القسري – بما في ذلك الاستجداء القسري، وارتكاب الجرائم قسرا، والاسترقاق المنزلي القسري، والزواج الاسترقاقي - في جميع أنحاء أوروبا، بما في ذلك أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى ودول البلقان. ويحدث هذا الاستغلال على الصعيد الداخلي، خاصة في البلدان التي تضم أعداداً كبيرة من السكان الروماني، وعلى الصعيد العابر للحدود الوطنية أيضا. وقد أصدر المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الأول/ديسمبر، 2013، قراراً دعا فيه الدول المشاركة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة مشكلة ضحايا الاتجار بالبشر من الروماني.

والروما، كغيرهم من المجموعات المهمشة في جميع أنحاء العالم، ضعفاء معرضون بشكل خاص لخطر الاتجار بهم بسبب الفقر ورفض المجتمع لهم على امتداد أجيال والتمييز ضدهم- بما في ذلك عدم استطاعتهم الحصول على خدمات اجتماعية مختلفة وعلى التعليم والوظائف. فعلى سبيل المثال، يلجأ أبناء الروماني في أحيان كثيرة، لعدم تمكنهم بسهولة من الحصول على القروض الائتمانية وفرص العمل، إلى مقدمي القروض غير الرسميين الذين يفرضون عليهم فوائد باهظة، مما يساهم في ارتفاع مستويات الدين، مما يعظّم بدوره إمكانية السقوط في براثن المتاجرين بالبشر. وعلاوة على ذلك، هناك قضايا مسجلة تظهر مطالبة المستغلين ضحايا الاتجار من الروماني بصورة احتيالية بما يحصلون عليه من مساعدات اجتماعية، حارمين الضحايا بذلك من تلك المساعدة.

وبشكل عام، لا تعالج الحكومات الأوروبية مسألة اكتشاف وحماية ضحايا الاتجار بالبشر من الروماني بالشكل الملائم. ولا يتمكن الروماني في الكثير من الأحيان من الحصول على خدمات الحماية وحملات منع وقوع الاتجار، لكونهم يحرمون أحياناً من الحصول على خدمات بسبب إثنيتهم أو لكونهم يعيشون في أماكن نائية لا تتوفر فيها الخدمات. ولا يتم عادة تدريب عناصر أجهزة تطبيق القانون وغيرهم من الموظفين أو زيادة حساسيتهم إزاء قضايا الاتجار بالبشر بين الروماني. وقد استخدمت مكافحة الاتجار بالبشر أحياناً كذريعة للترويج لسياسات تميز ضد الروماني، كطردهم قسراً من مكان إقامتهم أو القبض عليهم واحتجازهم تعسفيا.

ويتردد الكثير من الروماني في طلب مساعدة الشرطة لكونهم لا يثقون بالسلطات بسبب التمييز التقليدي تاريخياً ضدهم ولخوفهم من الملاحقات القضائية غير العادلة. وقد عاقبت الشرطة في بعض الحالات ضحايا من الروماني لارتكابهم أعمالاً غير مشروعة نتيجة الاتجار بهم، كإجبارهم على ممارسة السرقات الصغيرة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن ينجم عن انعدام الثقة هذا، في البلدان التي تعتمد حكوماتها على كشف ضحايا الاتجار بالبشر عن أنفسهم، اكتشاف عدد قليل نسبياً من الضحايا الروماني، مما يمكن أن يسهم في استمرار استغلال الضحايا. كما أن عدم تحديد الضحايا رسمياً يمكن أن يؤدي إلى انعدام خدمات الحماية، مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى ازدياد خطر تعرض الضحايا للاتجار بهم مجددا.

وفي ما يلي بعض التوصيات الخاصة بالسياسات الحكومية لتلبية احتياجات ضحايا الاتجار بالبشر من الروماني:

- ينبغي على الحكومات أن تحقق مشاركة مجتمعات ومنظمات الروما بشكل كامل وفعال في كيانات مكافحة الاتجار، بما فيها أجهزة تطبيق القانون ومجموعات التعريف بالضحايا
- ينبغي أن تستهدف حملات وجهود الحيلولة دون وقوع الاتجار بالبشر تجمعات السكان الروماني، خاصة تلك المعزولة عن بقية المجتمع والمستثناة منه
- ينبغي على الحكومات أن تحسن القدرة على الحصول على خدمات المنع والحماية، كحملات التوعية العامة للمجتمعات المحلية وأجهزة تطبيق القانون، والملاجئ الوافية بالغرض، والخدمات القانونية والاجتماعية، والمساعدة المهنية
- ينبغي ألا تفرض أجهزة تطبيق القانون مسؤولية إجرامية قانونية على ضحايا الاتجار، بمن فيهم الروماني، عن جرائم أجبروا على ارتكابها
- ينبغي أن تعترف سياسات مكافحة الاتجار بالبشر بوضوح بالروماني كمجموعة مستضعفة معرضة لخطر الاتجار بها

الاتجار بالبشر والمناسبات الرياضية الرئيسية

توفر المناسبات الرياضية الرئيسية الضخمة، مثل مباريات الألعاب الأولومبية وكأس العالم لكرة القدم ومباراة السوبر بول [المباراة النهائية في دوري كرة القدم الاميركية]، فرصة لزيادة الوعي بالاتجار بالبشر وأيضاً تحدياً لاكتشاف ضحايا الاتجار ومقاضاة المتاجرين الذين ينتهزون فرصة هذه المناسبات ويستفيدون منها. ويتعين أن تكون جهود مكافحة الاتجار الناجحة شاملة ومستدامة، تعالج أمري العمالة القسرية والنشاط الجنسي التجاري أيضاً قبل هذه المناسبات وأثناءها وبعدها.

قبل المناسبة الرياضية: تستلزم المناسبات الرياضية الضخمة في الكثير من الأحيان مشاريع تحسينات وبنية تحتية ضخمة، مما يخلق طلباً هائلاً على العمالة والمواد التي تحقق فعالية التكلفة. ويمكن للحكومة والمجتمع المدني أن يتخذا خطوات للحيلولة دون أن يرافق هذه الزيادة الكبيرة في عمليات البناء زيادة في العمالة القسرية. وينبغي على الحكومات التأكد من أن قوانين العمل تستوفي المعايير الدولية، وتنظيم عمل وكالات

التوظيف وجلب العمال، والقيام بزيارات تفتيشية كثيرة لورش البناء لاكتشاف أي انتهاكات لقوانين العمل. وقد طلبت مجالس لندن، وهي جمعية حكومية في المملكة المتحدة، استعداداً منها للألعاب الأولومبية في لندن في عام 2012، إعداد تقرير حول تأثير الألعاب الأولمبية المحتمل على الاتجار بالبشر. ولربما رغبت حكومات الدول التي تستضيف مناسبات رياضية رئيسية ضخمة في التفكير في إجراء مثل هذا التحليل لمعرفة الثغرات المحتملة لديها في مواجهة الاتجار بالبشر. وستكون هذه الاستراتيجيات مهمة بشكل خاص في الدول التي تخطط لاستضافة مباريات الألعاب الأولمبية في المستقبل (البرازيل عام 2016، وكوريا الجنوبية عام 2018 واليابان عام 2020) ومباريات كأس العالم لكرة القدم (روسيا عام 2018 وقطر عام 2022).

يوم المباراة: ترافق المناسبات الرياضية الرئيسية زيادة في التجارة والسياحة واهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام. ولا توجد للأسف معلومات ثابتة حول مدى انتشار حوادث الاتجار بالبشر، لغرض الجنس التجاري، المرتبطة بهذه المناسبات. ويمكن للحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك شركات الطيران وقطاعات الضيافة، التعاون لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال إطلاق حملات في وسائل الإعلام، وتدريب عناصر أجهزة تطبيق القانون والمتطوعين للعمل في المناسبات الرياضية المختلفة، وإنشاء شراكات لملاحظة المؤشرات على وجود اتجار بالبشر وتحديد الضحايا. وسيوفر جمع معلومات إضافية عن عمليات الاتجار بالبشر المرتبطة بالمناسبات الرياضية الرئيسية بيانات ومعلومات تستنير بها جهود مكافحة الاتجار بالبشر في المستقبل.

عقب انتهاء المناسبة: إن العبودية الحديثة جريمة تقع 365 يوماً في السنة وتتطلب مواجهة 365 يوماً في السنة. فالمتاجرون بالبشر لا يوقفون عملياتهم لدى انتهاء المناسبة الرياضية، وقد تظل الملاعب والمدرجات والمناطق المحيطة بها مقصداً محبباً بالنسبة للسياح والمسافرين. ويمكن أن يكون تأثير جهود مكافحة عمليات الاتجار بالبشر المرتبطة بالمناسبات الرياضية حتى أكثر أهمية على المدى الطويل من تأثيرها أثناء المناسبة نفسها. وقد تظهر هذه النتائج المتأتية عن ذلك على شكل شراكات معززة بين أجهزة تطبيق القانون ومقدمي الخدمات وصناعة السياحة، أو قد تظهر ببساطة على شكل قيام المعجبين المتحمسين للنشاطات الرياضية بمواصلة جهود مكافحة الاتجار التي تعلموها أثناء المناسبة.

ممارسات واعدة في مجال اجتثاث الاتجار بالبشر

إن الابتكار والتكنولوجيا أمران لا غنى عنهما في المعركة ضد الاتجار بالبشر. ويتعاون حالياً القطاع الخاص ومؤيدو مكافحة الاتجار بالبشر والمسؤولون عن تطبيق القانون والأكاديميون والحكومات على تطوير حلول مبتكرة لمعالجة التعقيدات المرتبطة بمكافحة هذه الجريمة وأيضاً بدعم الضحايا أثناء نضالهم للتعافي واستعادة حياتهم. ومن الأمثلة على هذه الممارسات الواعدة:

تكنولوجيات محمولة في أوغندا:

يستخدم حالياً مسئولو الحالات، العاملون لدى المنظمة الدولية للهجرة في مجال تقصي أحوال الأفراد في الميدان، ضمن شراكة مع حكومة النرويج، تكنولوجيات محمولة في أوغندا لجمع المعلومات عن احتياجات الحماية الخاصة بالأطفال الذين تم الاتجار بهم. وتحدد هذه المعلومات، التي يسجلها متقصو الأحوال مستخدمين هواتف ذكية ثم يرسلونها إلى قاعدة بيانات مركزية لتخزينها وتجميعها وتحليلها، التوجهات في عمليات الاتجار بالأطفال من المناطق الريفية إلى المدن. وتستخدم المنظمة الدولية للهجرة هذه الأنماط والتوجهات للاسترشاد بها في استراتيجية المشروع لمكافحة الاتجار. ويعرض الموقع الخاص بقاعدة البيانات جداول ورسوماً بيانية حية تظهر معلومات مجهولة المصدر وغير مجمّعة بشكل مرئي، وذلك لكي يطّلع عليها الجمهور.

"مخيمات تكنولوجيا" في فنوم بنه وتلاكسكالا: ‘‘

تجمع "مخيمات التكنولوجيا" التابعة لوزارة الخارجية الأميركية بين منظمات المجتمع المحلي الأهلية المحلية والإقليمية من جهة وخبراء التكنولوجيا من جهة أخرى كي يطوّروا حلولاً للتحديات التي تواجه فئات سكانية معينة. وكانت السفارة الأميركية في كمبوديا قد استضافت في أيلول/سبتمبر 2013 أول "مخيم تكنولوجيا" يركز على استخدام التكنولوجيا لمواجهة تحديات مكافحة العبودية الحديثة في جنوب شرق آسيا. وقد تراوحت التحديات بين توفير معلومات من خلال خط هاتفي ساخن للعمال الأجانب إلى تقليص وصمة العار الاجتماعية التي يصم المجتمع بها الناجين من الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي التجاري. وقد قدمت مؤسسة ماكين للقيادة الدولية التمويل التأسيسي لمشروعين محليين بعد نشاط فنوم بنه. كما استضافت السفارة الأميركية في المكسيك "مخيم تكنولوجيا" في تلكسكالا، وهي ولاية تواجه تحديات لا يستهان بها في مكافحة الاتجار بهدف الاستغلال الجنسي. وركز مخيم المكسيك على التوصل إلى حلول ضئيلة الكلفة وسهلة التطبيق، بينها مسلسلات تلفزيونية وإذاعية تفاعلية تعالج مشاكل الحياة المنزلية لزيادة وعي السكان بمشكلة الاتجار بالبشر، واستخلاص البيانات لتحديد المناطق المعرضة لخطر جريمة الاتجار أكثر من غيرها.

التكنولوجيا للاستدلال على الضحايا وخدمتهم:

جمعت ندوة البيت الأبيض لمناقشة مكافحة الاتجار بالبشر في عام 2013 المعنيين بالأمر مع الناجين لتسليط الضوء على التكنولوجيا المُستخدمة حالياً للاستدلال على الضحايا، وتوفير الخدمات لهم، وتقديم المتاجرين بالبشر للعدالة. وقد عرضت الندوة تكنولوجيا جديدة يستخدمها الخط الساخن التابع لمركز الموارد القومي للاتجار بالبشر، بينها نظام يستخدمه الأفراد للاتصال بشكل سري مع المركز عن طريق رسائل نصية قصيرة بالإضافة إلى خط هاتفي ساخن مجاني. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق مشروع بولارس، بالتعاون مع غوغل، وشركات برمجيات الكمبيوتر ومنظمات غير حكومية أخرى، مشروع شبكة خطوط ساخنة عالمية خاصة بالاتجار بالبشر للمساعدة في خلق استجابة عالمية أكثر تنسيقا لضحايا الاتجار بالبشر.

تحديد المعاملات المالية المخالفة للقواعد:

يساعد حالياً التعاون بين مكتب النائب العام في منهاتان ومؤسسة توماس رويترز وهيئات ومؤسسات مالية في اهتداء الشركات إلى حالات اتجار محتمل بالبشر من خلال البحث عن مخالفات الأنظمة والأصول المتبعة

والمؤشرات المريبة في المعاملات المالية. وقد شارك في الجهد كل من أميركان إكسبرس وبانك أوف أميركا وباركليز وسيتي غروب والمركز القانوني المجاني الخاص بالاتجار بالبشر وجي بي مورغان تشيز وشركائه وتي دي بانك وثيودور س. غرينبيرغ ومشروع بولارس وويلز فارغو ووسترن يونيون. وأطلقت الشبكة الأمريكية لتطبيق القانون على الجرائم المالية، بالتباحث مع وكالات أميركية أخرى والقطاع الصناعي الخاص ومنظمات غير حكومية ومؤسسات أكاديمية وأجهزة تطبيق القانون، مبادرة مماثلة لتحديد المؤشرات المالية المريبة ولتقديم الإرشاد والتوجيه للمؤسسات المالية حول كيفية اكتشاف عمليات يشتبه في أنها اتجار بالبشر والتبليغ عنها بالطريقة الصحيحة. وهدف الشبكة هو تكملة عمليات التحقيق التي تقوم بها أجهزة تطبيق القانون ومساعدتها من خلال دعم الاهتداء الفعال إلى تمويل الاتجار بالبشر، والإبلاغ عنه، من خلال التقارير حول النشاطات المثيرة للشبهات. وقد أخذت المؤسسات المالية تطور، من خلال هذه الجهود، قدرتها على تحديد النشاطات المالية المشبوهة التي يمكن أن تساعد في الاهتداء إلى عمليات اتجار بالبشر.

جعل المشكلة أسوأ: عناصر تطبيق القانون الذين يوفرون الأمن خارج ساعات الدوام في المؤسسات التي تنطوي على مخاطر عالية

في بعض الأحيان، يوظف منتهكو قوانين الاتجار بالبشر عناصر تطبيق القانون خارج ساعات الدوام لتوفير الأمن ليلاً في النوادي والحانات أو غير ذلك من الأماكن المعرضة أكثر من غيرها لأن تكون مكاناً لعملية اتجار بالبشر. فمن المرجح أن مثل هذه الممارسة تثبط عزم سلطات تطبيق القانون على التحقيق في الادعاءات المتعلقة بحدوث اتجار بالبشر. ولربما كان هناك احتمال أقل بقيام عناصر تطبيق القانون، الذين يعملون لدى مؤسسة تجارية تمارس الاتجار بالبشر، بالتبليغ عن حالة اتجار محتملة بالبشر في تلك المؤسسة أو التحقيق فيها. وعلاوة على ذلك، قد يشعر زملاؤهم الذين لا يعملون لدى تلك المؤسسة بأن عليهم غض النظر عما يحدث لئلا يعرضوا زملاءهم للشبهة أو الفضيحة. كما أنه قد يكون لعمل عناصر أجهزة تطبيق القانون خارج ساعات الدوام في أعمال أمنية أخرى تأثير سلبي على الفكرة التي يحملها السكان عن دور أجهزة تطبيق القانون. والأهم من كل هذا هو أنه من غير المحتمل أن يلجأ ضحايا الاتجار المحتملون إلى رجال الشرطة هؤلاء طالبين مساعدتهم أو أن يثقوا في رجل شرطة يعمل في بيئة يحدث فيها الاستغلال ومن المحتمل أنه يعزز هذه البيئة.

ويمكن للحكومات أن تساعد في هذا المجال من خلال ثني العاملين في أجهزة تطبيق القانون عن توفير الأمن خارج ساعات دوامهم لمثل هذه المؤسسات. كما يمكن للحكومات تنظيم برامج تدريب لزيادة حساسية العاملين في تلك الأجهزة تشتمل على جزء يتعلق بالاتجار بالبشر وأيضاً من خلال مقاضاة المسؤولين الذين يتم التوصل إلى أنهم ضالعون في الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات وضع مجموعة قوانين تحكم تصرف المسئولين وتحدد تضارب المصالح الواضح في ما يتعلق بالعمل خارج ساعات الدوام وتشجع على اكتشاف ضحايا الاتجار بالبشر وتحويلهم إلى الجهات المسئولة.

إعادة إحياء الصدمة في الشهادات المتعلقة بالاتجار لغرض الاستغلال الجنسي

يواجه ضحايا الاتجار بغرض الاستغلال الجنسي مشواراً طويلاً للوصول إلى التعافي، ويمكن أن يؤدي إدلاؤهم بشهادات ضد مستغليهم إلى إعاقة عملية التعافي. وفي حين أن شهادة الشهود قد تكون دليلاً فعالاً وضرورياً في محاكمة جنائية، إلا أنه من الممكن أن تتم إعادة إحياء الصدمة الأولى التي شعرت بها الضحية أثناء الاتجار بها لدى قيام الضحية برواية عملية الاستغلال أو مواجهة المستغل لها وجهاً لوجه. وفي الكثير من الحالات، يكون المتاجر قد هدد الضحية/الشاهد وحذره من مغبة تبليغ الشرطة، أو يكون قد تم تهديد أو تخويف عائلة الشاهد كطريقة لمنع تعاونه مع السلطات في عملية التحقيق أو المقاضاة. وعلاوة على ذلك، ربما خشي الشاهد/الشاهدة إمكانية ملاحقته قضائياً على أفعال غير قانونية ارتكبها ضمن استغلاله كممارسة البغاء وتعاطي المخدرات والهجرة غير المشروعة. ويتضاعف هذا الخوف في بعض الحالات التي يكون الضحايا قد تعرضوا فيها في السابق إلى معاملتهم كمجرمين، سواء كان قد تم القبض عليهم أو سجنهم أو توجيه التهم إليهم أو حتى مقاضاتهم. وقد يستشهد محامي الدفاع عن المتاجر بارتكاب الضحية نشاطات إجرامية أو بملفها/ملفه الإجرامي كدليل على أنه ليس شاهداً موثوقاً يستحق تصديقه. والحقيقة هي أن الضحايا لا يشكلون أحياناً أفضل الشهود. فإذا ما كانت قد تكوّنت علاقة وثيقة بين الضحية والمتاجر بها (وهو ما يعرف أيضاً برابطة الصدمة)، أو كان لديها إحساس عميق بعدم الثقة بأجهزة تطبيق القانون، أو تخشى الانتقام منها، فإنها قد تكون عندئذ شاهداً ممانعاً غير راغب في الإدلاء بالشهادة وغير فعال.

ويشكل توفير التمويل للضحايا على امتداد عملية التحقيق والمقاضاة، وحتى إلى ما بعد ذلك، أمراً حاسم الاهمية خاصة لكون بعض محاكمات الاتجار بالبشر تستغرق عدة سنوات. ويواجه الضحايا في الكثير من الأحيان صعوبات مالية خلال هذه الفترة، بما في ذلك افتقارهم إلى المسكن والعمل، كما يواجهون تحمل ضغوط عاطفية ونفسية مستمرة، تشمل في بعض الأحيان الاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمة، نتيجة لوضع الاتجار بهم، مما يتطلب رعاية طبية ونفسية طويلة الأجل.

ويقوم الخبراء، للحيلولة دون إمكانية إعادة تنشيط الصدمة الأساسية الأولى (الارتجاع) أو للتقليل من إمكانية حدوث ذلك، بتشجيع المسؤولين الحكوميين على اعتماد أسلوب يركز على الضحايا ويوفر الدعم للضحايا الشهود لدى إجرائهم عمليات التحقيق والمقاضاة في جرائم الاتجار بالبشر. وقد أدى وجود محاكم متخصصة للنظر في قضايا الاتجار بالبشر وتعيين مدّعين عامين محددين لديهم خبرة كبيرة في معالجة هذه القضايا إلى ازدياد عدد المحاكمات وفي نفس الوقت تقليص إعادة إحياء الشعور بالصدمة (الارتجاع) إلى أكبر حد ممكن. كما ثبت أن التعاون بين المسؤولين في أجهزة تطبيق القانون والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات الشاملة للضحايا، بما في ذلك خدمات إدارة القضايا والأمور القانونية، عنصر ضروري في المحاكمات الناجحة. وقد أقامت الحكومة الكندية، على سبيل المثال، شراكات مع المنظمات غير الحكومية عن طريق "صندوق الضحايا،" مما أدى إلى توفر دعم إضافي للضحايا، كالمشاريع التي ترفع مستوى الوعي وتوفر الخدمات والمساعدات. وسوف يستفيد العاملون في أجهزة تطبيق القانون في الكثير من البلدان من تبادل أفضل الممارسات لضمان عدم تعرض الضحايا للصدمة مجدداً وضمان محاكمة المتاجرين بالبشر حسب الإجراءات القانونية المتبعة في البلد. ومن بين أفضل الممارسات:

- إجراء مقابلات مع الضحايا في جو مريح، وليس في مجموعات، وبوجود محام إذا ما أمكن ذلك
- توفير خيار تقديم شهادات مسجلة مسبقاً، إن أمكن ذلك قانونياً، لاستخدامها كدليل لتجنب الحاجة إلى رواية الشاهد للانتهاكات بشكل متكرر
- تبني قواعد للأدلة تحول دون تقديم سجل عن النشاطات الجنسية السابقة
- تقديم دعم للضحايا، مثل المحامين والمستشارين القانونيين وتعديل وضع الهجرة القانوني، لا يكون مشروطاً بالإدلاء بشهادة حيّة أمام المحاكمة

أفضل ممارسات وسائل الإعلام

لدى سؤال معظم الناس عن المصدر الذي استقوا منه معلوماتهم عن الاتجار بالبشر، سيكون جوابهم في الكثير من الأحيان "سمعت عن الأمر في الأخبار." وليس من المدهش أن تلعب وسائل الإعلام دوراً هائلاً في صياغة الأفكار والانطباعات وتوجيه الحوار العام بين السكان بشأن هذه الجريمة. إن أهمية *كيفية* نقل وسائل الإعلام لأخبار الاتجار بالبشر هي بنفس أهمية *ما* تنقله عنها، وينعكس تأثير هذه القصص الكلي في كيفية فهم عامة الشعب والسياسيين وأجهزة تطبيق القانون وحتى وسائل الإعلام الأخرى للقضية.

وقد اعتمد عدد من التقارير الصحفية المتعلقة بالاتجار بالبشر في السنوات الأخيرة على معلومات خاطئة وإحصاءات قديمة لا تمثل الواقع الحالي، وألقى باللائمة على الضحايا أو قام باستغلالهم ومزج بين مصطلحات تم جمعها من مصادر مختلفة. إن مثل هذه التقارير، بدل أن تسلط ضوءاً مشعاً يظهر المشكلة بوضوح، فإنها تزيد من مقدار التشويش بشأن جريمة لا يتم نشر أخبارها بالقدر الملائم ويسيء الناس فهمها في الكثير من الأحيان. ومع بدء وصول قضية الاتجار بالبشر إلى ضمائر الناس، تقع على عاتق العاملين في وسائل الإعلام مسؤولية نشر أخبارها بشكل كامل يتحلى بالمسؤولية، وحماية أولئك الذين سبق وتم تحويلهم إلى ضحايا.

ويمكن لممارسات قليلة واعدة أن تبقي الصحفيين في المسار الصحيح:

إن للغة المستخدمة أهمية. هل هناك فرق بين الناجي والضحية؟ بين البغاء والاتجار بغرض الاستغلال الجنسي؟ وتهريب البشر والاتجار بالبشر؟ ويمكن للمزج بين المصطلحات والتعابير، وكذلك عدم استخدام التعريفات الصحيحة لوصف الاتجار بالبشر، أن تشوش وتضلل جمهور المستمعين أو القراء أو المشاهدين. والاتجار بالبشر جريمة معقدة ما زال الكثير من المجتمعات يحاول فهمها، ولا يؤدي استخدام مصطلحات عفى عليها الزمن أو تعريفات غير صحيحة إلا إلى إضعاف فهم القضية. *وينبغي على العاملين في وسائل الإعلام أن يطلعوا على تعريفات الاتجار بالبشر المستخدمة في القانون الدولي، كما وردت في بروتوكول باليرمو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وعلى المصطلحات الأخرى المتصلة بالموضوع التي يتم استخدامها عادة.*

أخطار استغلال الضحية مجددا. ينبغي ألا يتم نشر صور أو أسماء ضحايا الاتجار بالبشر بدون موافقتهم، وينبغي ألا يتحدث الصحفيون مع ضحية قاصر إلا بوجود خبير في أمور الضحايا، أو أحد والدي الضحية أو ولي أمرها. وكثيراً ما تنطوي قضايا الاتجاربالبشر على بواعث قلق معقدة بشأن السلامة من الممكن أن تتفاقم بسبب قصة منشورة، وإذا كانت الضحية أو الناجية لم تتعافَ تماما، يمكن لقصة منشورة أن تعيد إحياء الصدمة أو الشعور بالعار بعد سنوات. و *ينبغي على العاملين في وسائل الإعلام التأكد من أن ضحية الاتجار بالبشر يوافق على نشر قصته أو قصتها، وأنه يدرك أن القصة ستصبح متاحة لاطلاع عامة الناس عليها بمجرد نشرها.*

قصص الناجين. رغم أن إجراء مقابلات مع الناجين قد يكون العامل الأساسي الذي يؤدي إلى فهم الاتجار بالبشر، هناك طرق تُعتبر الأفضل للاتصال بالناجين ومعرفة تجاربهم. وينبغي على المراسلين الصحفيين استثمار بعض الوقت في التحدث إلى مقدمي الخدمات وأفراد المنظمات غير الحكومية العاملين مع الناجين لمعرفة أفضل الأساليب الممكنة وفهمها. *وينبغي على العامل في وسيلة إعلامية أن يكون مرنا، ولا يكون لديه مطالبات، ولا يتوقع أن يروي له الناجي قصته/قصتها في جلسة واحدة. عليه أن يمضي وقتاً مع الناجين ويتعرف عليهم كأشخاص، وأن يواصل المتابعة حتى بعد اكتمال القصة.*

نصف القصة. عندما تتحدث وسائل الإعلام عن شكل واحد فقط من أشكال الاتجار بالبشر، لا يحصل الناس إلى على جزء من القصة فقط. فالاتجار بالبشر يشتمل على الاتجار بغرض الاستغلال الجنسي التجاري، واستغلال الأطفال في الجنس التجاري، والعمل القسري، وعمالة السخرة، والاسترقاق المنزلي القسري، وعبودية الدّيْن. *وينبغي على العاملين في الوسائل الإعلامية أن يعززوا فهم عامة الناس للاتجار بالبشر والإطار الشامل لهذه الجريمة.*

لعبة الأرقام. يبدأ الصحفيون في الكثير من الأحيان تقاريرهم بالأرقام، إلا أنه من الصعب العثور على إحصاءات يمكن التعويل عليها في مجال الاتجار بالبشر. فالاتجار بالبشر جريمة سرية ولا يكشف إلا قلة من الضحايا والناجين عن أنفسهم بسبب الخوف من الانتقام أو الشعور بالخزي والعار أو الافتقار إلى فهم الضحايا لما يحدث لهم. إن الأرقام لا تروي القصة دوما. *وعلى الصحفي أن يلاحق قصص النجاة الفردية والمبادرات الحكومية الجديدة أو جهود الأبحاث الابتكارية إلى أن تتوفر معلومات وإحصاءات أفضل.*

الاتجار بالبشر يحدث. إن مجرد القول أن الاتجار بالبشر يحدث لا يُعتبر خبراً. فالاتجار بالبشر يحدث في كل بلد من بلدان العالم. *وعلى الصحفي أن يتعمق في الموضوع ويكتشف أي الفئات السكانية هي الأكثر عرضة للوقوع ضحايا له، ونوع المساعدة التي تقدم للناجين، وما يقوم به مجتمعه المحلي لاجتثاث هذه المشكلة.*

صحافة المناصرة. إن الاتجار بالبشر موضوع محبذ لدى الصحفيين الذين يأملون في التأثير على المجتمع. وقد يقوم الصحفيون بمصادقة الناجين وكسب ثقتهم، وفي بعض الأحيان، المساعدة في تنحيتهم عن ظروف مؤذية. وهذا أمر غير ملائم كنموذج. ففي حين أنه ينبغي على كل شخص أن يقوم بدوره للمساعدة في اجتثاث هذه الجريمة، إلا أنه ينبغي أن تكون المنظمات المعتمدة هي التي تتولى أمر مساعدة الضحايا. إن "إنقاذ" ضحية ليس وسيلة للحصول على قصة إخبارية. *وعلى الصحفي، بدلاً من ذلك، أن يصل الضحية بمقدم خدمات حسن السمعة للتأكد من أن الضحايا في مأمن وأنه ستتم تلبية احتياجاتهم.*

الاتجار بالبشر والإقبال على طلب الأعضاء البشرية

تفيد التقارير أنه يتم إجراء 114,000 عملية زراعة أعضاء حول العالم في كل عام. وتلبي هذه العمليات ما يقدر بـ10 بالمائة من الحاجة عالمياً إلى أعضاء كالكلى والكبد والقلب والرئة والبنكرياس. ويتضمن ثلث هذه العمليات الجراحية زراعة كلى وأكباد من متبرعين أحياء. وقد خلق الافتقار إلى العدد الكافي من الأعضاء البشرية، مع اليأس المتهور الذي يشعر به المرضى المحتاجون إلى زراعة الأعضاء، سوقاً سوداء غير مشروعة للأعضاء البشرية.

وتعالج الحكومات والأوساط الطبية والمنظمات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية، أمر البيع والشراء غير المشروعين للأعضاء البشرية من خلال تبني اللوائح التنظيمية والقوانين وقواعد السلوك وحملات التوعية وآليات لتحسين تتبع الأعضاء، ولحماية صحة وسلامة جميع المشاركين في العملية أيضا. كما قامت بلدان كثيرة بتجريم بيع وشراء الأعضاء البشرية. إلا أن الأشخاص عديمي الضمير الساعين إلى تحقيق الربح من هذا النقص في الأعضاء، يستغلون الأشخاص المحرومين والمعوزين، وهم كثيراً ما يكونون من العمال الذكور البالغين من الدول الأقل تقدماً أو نموا. ويدفع لمقدمي الأعضاء الأحياء هؤلاء في الكثير من الأحيان جزء ضئيل فقط من المبلغ الذي كانوا قد وُعدوا به، ولا يعود باستطاعتهم العودة إلى العمل بسبب سوء صحتهم الناجم عن العمليات الجراحية، ولا أمل لهم في أن يتم التعويض عليهم عن الأضرار التي لحقت بهم. وهذه الممارسة ممارسة استغلالية لا أخلاقية، وغير مشروعة في كثير من الأحيان بموجب القوانين المحلية. كما أنها تشتمل أحياناً على اتجار بالبشر بهدف انتزاع أعضائهم منهم.

لكن ما الذي يجعل تجارة الأعضاء البشرية غير المشروعة جريمة اتجار بالبشر أيضا؟

إن بيع وشراء الأعضاء البشرية نفسها، وإن كان يعتبر جريمة في الكثير من البلدان، ليس جريمة *بحد ذاته*. فجريمة الاتجار بالبشر تتطلب تجنيد أو نقل أو إيواء شخص ما لنزع العضو منه بوسائل قسرية، بما في ذلك "استغلال موقف الضعف" من قبل المتاجرين. أما حالات التبرع بأعضاء واهبين توفوا لأسباب طبيعية على اتجار بالبشر فإنها لا تنطوي على اتجار بالبشر.

وقد اتخذ بعض النشطاء في مكافحة الاتجار بالبشر موقفاً مفاده أنه لدى إبرام واهبين معوزين اقتصادياً اتفاقيات بشأن إزالة الأعضاء مقابل مبلغ من المال، يصبح أولئك الأشخاص دوماً ضحايا اتجار بالبشر لوجود "استغلال موقف الضعف." واستغلال موقف الضعف هو أحد "الوسائل" التي تضمنها تعريف بروتوكول باليرمو للاتجار بالبشر. وعليه، إذا تم استخدام شخص يعاني من موقف ضعف بواسطة شخص آخر يستغل موقف الضعف هذا من خلال وعده كذباً بدفع مبلغ له وتقديم الرعاية الصحية له مقابل كلية، ربما يكون الشخص الذي جنده قد أصبح ضالعاً في عملية اتجار بالبشر لغرض نزع عضو من جسمه. وتنص المذكرة التوجيهية الخاصة بـ "استغلال موقف الضعف" كوسيلة للاتجار بالبشر الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أن استغلال موقف الضعف يحدث عندما "يتم بشكل متعمد استخدام أو استغلال نقطة الضعف الشخصية أو الوضعية أو الظرفية" كوسيلة للاتجار بالبشر بشكل يجعل الشخص يعتقد بأن الخضوع لمشيئة مستغله هو الخيار الحقيقي الوحيد والمقبول المتاح له أو لها، ويكون ذلك الاعتقاد معقولاً نظرا لوضع الضحية." وعليه، فإن الفقر وحده – بدون استغلال نقطة الضعف تلك بشكل يجعل خضوع

الضحية للاستغلال "الخيار الحقيقي الوحيد والمقبول"- لا يكفي لدعم دعوى تتعلق باتجار بالبشر، سواء كان الاتجار للاستغلال الجنسي التجاري أو العمل القسري أو انتزاع الأعضاء.

موافقة الضحايا

إن الانطباع الشائع عن ضحية الاتجار بالبشر هو أن الضحية امرأة مختطفة، تجبر على اجتياز حدود وطنية، وتكره على ممارسة عبودية الجنس، ويتم الاعتداء عليها بدنياً بالضرب. ولكن حقيقة الاتجار بالبشر تكون في الكثير من الأحيان أكثر حذقاً من ذلك بكثير وتصعب ملاحظتها. فقد يكون الأفراد المعرضون لمخاطر الاتجار مدركين لظروف العمل السيئة أو المهمات الأساسية التي يتطلبها العمل المتضمن في استغلالهم، ويوافقون على ذلك في البداية. وقد يوقع الضحايا عقوداً ويوافقون بذلك في البداية على العمل لدى رب عمل معين، ولكنهم يجدون في ما بعد أنه تم خداعهم ولا يستطيعون ترك عملهم بسبب تهديدات ضد عائلاتهم أو ديون ساحقة لا قدرة لهم على سدادها يدينون بها لوكالة التوظيف التي رتبت حصولهم على العمل.

وبروتوكول باليرمو واضح بشأن موافقة الضحايا على استغلالهم: إذا ما تم استخدام أي وسيلة إكراه، تصبح موافقة الضحية "غير موضوعية." وهذا يعني أن رجلاً وقع على عقد للعمل في مصنع، ثم أُجبر على العمل قسراً عن طريق التهديدات أو الاعتداءات البدنية، يُعتبر ضحية اتجار بالبشر بغض النظر عن موافقته وقبوله العمل في ذلك المصنع. وبصورة مماثلة، فإن المرأة التي سافرت إلى بلد ما وهي تعرف أنها ستمارس الدعارة تُعتبر ضحية اتجار بالبشر أيضاً، إذا ما قام مستغلوها في وقت لاحق باستخدام أي وسيلة إكراه لإجبارها على ممارسة البغاء لصالحهم. وإذا كانت قوانين بلد ما منسجمة مع متطلبات بروتوكول باليرمو، لن يكون بإمكان متاجر بالبشر النجاح في الدفاع عن نفسه والحصول على حكم بالبراءة من خلال تقديم دليل على أن الضحية انخرطت في ممارسة البغاء في وقت سابق، أو كانت تعرف الغرض من السفر، أو قبلت أو وافقت بأي شكل من الأشكال على العمل لدى شخص استخدم في ما بعد الإكراه لاستغلال الضحية.

أما في ما يتعلق بالأطفال، فإن بروتوكول باليرمو ينص على أن إثبات استخدام وسائل الإكراه غير ذي صلة بالموضوع. وهكذا، يعتبر الطفل ضحية اتجار بالبشر لمجرد أن يكون طرف ثالث قد أخضعه للعمل القسري أو الدعارة، بغض النظر عما إذا كان قد تم استخدام أي شكل من أشكال الإكراه في أي مرحلة من مراحل العملية.

وحتى إذا كان المفهوم القانوني للـ "قبول" واضحا، فإن تطبيقه يكون أكثر تعقيداً في الواقع العملي، خاصة عندما تكون الضحية شخصاً بالغا. ويكافح الكثير من البلدان للتوصل إلى تطبيق متماثل لهذا البند. ففي بعض البلدان، أسقطت المحاكم دعاوى اتجار بالبشر لعدم تمكن الادعاء من إثبات أنه تم إكراه الضحايا في مستهل تجنيدهم. فعلى سبيل المثال، رفض أحد القضاة في إحدى الدول الأوروبية اتهامات بوقوع اتجار بالبشر في دعوى تم فيها إجبار شخص يعاني من اعاقة عقلية على العمل في قطف ثمر العلّيق (التوت). ورغم الاستخدام الواضح للقوة لإجباره على العمل- إذ تمت إعادة الضحية جراً إلى مخيم العمل وقد لف حبل حول عنقه- ارتأت المحكمة أن عدم وجود دليل على الإكراه في بداية التجنيد للعمل يُلغي وقوع اتجار بالبشر. وقد

دفع محامو الدفاع في بلدان أخرى بأن ممارسة الضحية للبغاء في وقت سابق يثبت أنه لم يتم إكراهها على الانخراط في ممارسة البغاء. وبشكل تصعب ملاحظته إلى حد أكبر، ربما يؤثر قبول الضحية بالعمل على قرار المدعين العامين برفع دعوى أو عدم رفعها. وقد يكون من الأصعب كسب الدعاوى التي تفتقر إلى "ضحية نموذجية" نظراً لوجود خطر بأن ينظر القاضي أو المحلفون إلى الضحية على أنه/أنها مجرم لا ضحية. ويتعين كي يتم كسب هذه القضايا توفر مرافعات قانونية قوية وأدلة تفرض نفسها بالإضافة إلى شهادة الضحية. إن بذل مزيد من الجهود للتعامل مع المسألة الصعبة المتعلقة بقبول الضحية بالعمل لن تساعد فقط في ضمان حماية حقوق الضحايا، وإنما تساعد أيضاً في توافق المحاكمات مع أحكام بروتوكول باليرمو. وقد تشتمل هذه الجهود على تضمين واضح لبند بروتوكول باليرمو المتعلق بالقبول أو الموافقة في القوانين الجنائية المحلية، كما قد تشتمل على تدريب المحققين والمدعين العامين. ومن المفيد الإيضاح لمتقصي الحقيقة، سواء كانوا قضاة أو محلفين، أن القبول لا يشكل دفاعاً قانونياً صحيحاً لرد تهمة الاتجار بالبشر وتثقيفهم بشأن أشكال القبول الظاهري المختلفة (مثلا: عقود، عدم الابتعاد عن وضع استغلالي، الضحايا الذين لا يعرفون على أنفسهم على أنهم ضحايا). وبشكل مماثل، يمكن للمحققين أن يتعلموا أنه من غير الضروري وقف التحقيق لمجرد أن الضحية كانت قد أعربت عن شكل من أشكال القبول.

قابلية السكان الأصليين للوقوع ضحايا للاتجار بالبشر

تقدر الأمم المتحدة بأن هناك أكثر من 370 مليون نسمة من السكان الأصليين في العالم. وهم يوصفون أحياناً على أنهم أهل البلاد الأصليين القدماء: أبناء قبيلة، أو ينتمون إلى مجموعة محددة. وفي حين أنه لا يوجد تعريف دولي مقبول لتعبير أهل البلاد الأصليين القدماء، إلا أن منتدى الأمم المتحدة الدائم الخاص بقضايا أهل البلاد الأصليين حدد عدة عوامل أساسية لتيسير فهم دولي لتلك العبارة:

- التعريف الذاتي بواسطة الفرد أو المجتمع باعتبارهم من أهل البلاد الأصليين القدماء؛
- استمرارية تاريخية تعود إلى ما قبل الاستعمار أو مجتمعات المستوطنين؛
- علاقة وثيقة بالأرض والموارد الطبيعية المحيطة بها؛
- أنظمة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية متميزة؛
- لغة وثقافة ومعتقدات متميزة؛
- الانتماء إلى مجموعات مجتمعية غير مهيمنة؛ و/أو
- تصميم على المحافظة على بيئات ونظام أسلافهم كشعوب ومجتمعات متميزة، وتكرار هذه البيئات والنظم.

وغالباً ما يكون السكان الأصليون القدماء، في جميع أنحاء العالم، مهمشين اقتصادياً وسياسياً ومتأثرين أكثر من غيرهم بانحطاط البيئة والنزاعات المسلحة. وقد يكونون بدون جنسية ولا يستطيعون الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك أحياناً التعليم. وتجعل هذه العوامل السكان الأصليين القدماء معرضين بصورة خاصة للاتجار بهم لغرض الاستغلال الجنسي والعمالة القسرية. فعلى سبيل المثال، تم العثور على أطفال من القبائل التي تعيش في التلال في شمال تايلاندا سعوا للحصول على فرص العمل في أوضاع استغلال جنسي، بما في ذلك الاتجار بهم لغرض الاستغلال الجنسي، في حانات في المدن الرئيسية في البلد. وفي أميركا الشمالية، حدد مسؤولون حكوميون ومنظمات غير حكومية أيضاً النساء والفتيات من سكان كندا الأصليين القدماء ومن سكان أميركا الأصليين القدماء على أنهن عرضة بشكل خاص للاتجار بهن لغرض الاستغلال الجنسي. وفي أميركا اللاتينية، يكون أبناء السكان الأصليين القدماء أكثر قابلية في الكثير من الأحيان للاتجار بهم لغرض الاستغلال الجنسي أو العمالة القسرية من شرائح المجتمع المحلي الأخرى؛ وقد قامت مجموعات مسلحة غير مشروعة بتجنيدهم بالقوة في كل من بيرو وكولومبيا. وفي المناطق النائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتم إخضاع أبناء الباتوا، أو مجموعات الأقزام، لظروف عمالة قسرية في الزراعة والتعدين والميكانيكا والخدمة المنزلية. بينما يتم استخدام نساء وأطفال قبيلة سان في ناميبيا في الاسترقاق المنزلي ورعاية الماشية القسري، أما بنات القبيلة فعرضة للاتجار بهن لغرض الاستغلال الجنسي.

وتتطلب مكافحة الاتجار بالسكان الأصليين القدماء جهود مقاضاة وحماية ومنْع تكون حساسة من الناحية الثقافية وتعاونية، جهوداً تمكّن أيضاً مجموعات السكان الأصليين من تمييز العمالة القسرية والاتجار بالبشر في مجتمعاتهم المحلية ومواجهتهما. فعلى سبيل المثال، عقدت حكومة مقاطعة كولومبيا البريطانية (بريتش كولومبيا) الكندية ومنظمات غير حكومية شراكات مع مجتمعات من السكان الأصليين القدماء لتعزيز قدرتها الجماعية على العمل بشكل فعال مع ضحايا الاتجار من خلال تضمينها في جهود حماية الضحايا تقاليد وطقوس تلك المجتمعات، كاستخدام دولاب الطب- وهو تقليد متنوع لدى السكان الأصليين يُستخدم لاغراض روحية وعلاجية.

الجنود الأطفال

تم التوقيع على تشريع منع تجنيد الأطفال لعام 2008 فأصبح قانوناً في 23 كانون الأول/ديسمبر 2008 (العنوان الرابع من النشرة 457- L.110)، وأصبح ساري المفعول في 21 حزيران/يونيو، 2009. ويفرض قانون منع تجنيد الأطفال نشر قائمة ضمن التقرير السنوي للاتجار بالبشر، تبين البلدان التي تم تحديدها في العام السابق كبلدان فيها قوات مسلحة حكومية أو جماعات مسلحة مدعومة من قبل الحكومة تجند وتستخدم الاطفال كجنود، بحسب التعريف الوارد في قانون منع تجنيد الأطفال. وتغطي عمليات التحديد هذه الفترة التي يغطيها هذا التقرير، التي تبدأ في 1 نيسان/أبريل، 2013 وتنتهي في 31 آذار/مارس، 2014.

لأغراض قانون منع تجنيد الأطفال، وبما يتماشى بشكل عام مع أحكام البروتوكول الاختياري لاتفاق حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، يعني مصطلح "الجنود الأطفال" ما يلي:

(i) أي شخص دون سن 18 سنة يشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال قتالية كعضو في القوات المسلحة الحكومية؛

(ii) أي شخص دون سن 18 سنة تم تجنيده قسراً في القوات الحكومية المسلحة؛

(iii) أي شخص دون سن 15 سنة تم تجنيده طوعاً في القوات الحكومية المسلحة؛ أو

(iv) أي شخص دون سن 18 سنة وتم تجنيده أو استخدامه في عمليات قتالية من قبل قوات مسلحة غير القوات الحكومية المسلحة

وينطبق مصطلح "الجنود الأطفال" على أي شخص تم وصفه في البنود (ii)، (iii) أو (iv) ويخدم بأي صفة، بما في ذلك أدوار الدعم كأن يعمل كـ"طباخ أو حمال أو مراسل أو مطبب أو حارس أو عبد مستغل جنسيا."

وتخضع الحكومات المدرجة في هذه القائمة لقيود، في السنة المالية التالية، على بعض المساعدات الأمنية والتراخيص التجارية للمعدات العسكرية. ويحظر قانون منع تجنيد الأطفال، وتعديلاته، تقديم مساعدات البرامج التالية للحكومات المدرجة في القائمة: التدريب والتعليم العسكري الدولي، التمويل العسكري الأجنبي، المعدات الدفاعية الفائضة عن الحاجة، وعمليات حفظ السلام، مع استثناءات لبعض البرامج المعتمدة وفقاً لسلطة عمليات حفظ السلام. كما يحظر قانون منع تجنيد الأطفال إصدار تراخيص لعمليات البيع التجاري المباشر للمعدات العسكرية لحكومات البلدان المذكورة. وسوف يتم تطبيق هذه القيود، ابتداء من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2014 وطوال السنة المالية 2015، على البلدان المدرجة في القائمة، ما لم يصدر الرئيس إعفاء منها لمصلحة قومية، أو لانطباق استثناءات على تلك الدولة، أو لإعادة تقديم المساعدة بموجب أحكام قانون منع تجنيد الأطفال. ويتم اتخاذ قرار إدراج حكومة ما في القائمة بناء على معلومات من عدة مصادر، بما في ذلك من خلال المراقبة المباشرة بوساطة موظفي الحكومة الأميركية، والأبحاث والتقارير الجديرة بالثقة الصادرة عن كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، ووسائل الإعلام الدولية.

وتتضمن قائمة قانون منع تجنيد الأطفال لعام 2014 حكومات البلدان التالية:
1.بورما
2. جمهورية أفريقيا الوسطى
3. جمهورية الكونغو الديمقراطية
4. رواندا
5. الصومال
6. جنوب السودان
7. السودان
8. سوريا
9. اليمن

المحكمة الخاصة بسيراليون : محاسبة على أعلى مستوى لمخالفات تتعلق بالجنود الاطفال

تم تشكيل المحكمة الخاصة بسيراليون في عام 2002 بناء على اتفاق بين حكومة جمهورية سيراليون والأمم المتحدة لمحاكمة المسئولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التجنيد أو التجنيد الإلزامي للأطفال الذين لم يبلغوا الخامسة عشرة من العمر، التي ارتكبت أثناء الحرب الأهلية. وقد أصدرت المحكمة، منذ استهلالها عملها عدة قرارات مهمة في دعاوى تدور حول ادعاءات تتعلق إما بالتجنيد الإلزامي للأطفال أو تجنيدهم طوعاً قبل بلوغهم الخامسة عشرة من العمر في القوات المسلحة أو في مجموعات مسلحة. وقد قامت جميع الأطراف المتقاتلة في الحرب الأهلية في سيراليون بتجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وقد تم إجبار الأطفال على القتال، وارتكاب الفظائع، وكان يتم الاعتداء عليهم جنسياً في الكثير من الأحيان. وقد أدانت المحكمة الخاصة بسيراليون رئيس ليبيريا السابق تشارلز تايلور بإحدى عشرة تهمة تتهمه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لدوره في دعم مجموعات مسلحة، بينها الجبهة الثورية المتحدة، في التخطيط وارتكاب جرائم أثناء الحرب الأهلية. وقد أصدرت المحكمة قراراً يعتبر معلماً في عام 2004، مفاده أن المسؤولية الجنائية الفردية عن جريمة تجنيد أطفال لم يبلغوا الخامسة عشرة من العمر تبلورت كقانون دولي معتاد قبل تشرين الثاني/نوفمبر 1996. وفي حزيران/يونيو من عام 2007، أصدرت المحكمة أول حكم تصدره محكمة دولية أو مختلطة تدين فيه أشخاصاً بالتجنيد الإلزامي لأطفال دون سن الخامسة عشرة أو تطويعهم في خدمة قوات مسلحة أو استخدامهم للمشاركة الفعالة في القتال.

وفي عام 2013، توصلت المحكمة الخاصة إلى قرار يُعتبر معلماً آخر من خلال تأييدها لإدانة الرئيس الليبيري السابق، تشارلز تايلور. وشكل ذلك الحكم أول مرة يُدان فيها رئيس دولة سابق في محكمة دولية أو مختلطة بانتهاكات للقانون الدولي. وقد تمت إدانة تايلور بتهم متعددة بينها التحريض على الاسترقاق الجنسي والتجنيد القسري للأطفال والمساعدة في ذلك. وفي أعقاب قضاء أكثر من عقد في العمل في سبيل تحقيق المساءلة والمحاسبة على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي تم ارتكابها في سيراليون، تحولت المحكمة الخاصة بسيراليون في 31 كانون الأول/ديسمبر، 2013، إلى آلية خلِفتها هي محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، التي ستواصل القيام بوظائف مختلفة جارية، بينها خدمات حماية الشهود وإدارة المحتجزين الذين تمت إدانتهم. ويشكل عملها دليلاً على صحة القول إن المجتمع الدولي يستطيع إنجاز العدالة والمحاسبة على جرائم تم ارتكابها، حتى بالوكالة، ضد أضعف الناس- الأطفال في النزاعات المسلحة.

ارتباط تدهور البيئة مع الاتجار بالبشر

تواجه بعض الصناعات، كالزراعة وصيد الأسماك والاستزراع المائي وقطع الأشجار لصناعة الخشب والتعدين،أخطاراً بيئية مرتفعة. كما يواجه العاملون في هذه القطاعات أخطاراً أيضا؛ فقد تم توثيق استخدام العمالة القسرية على امتداد سلاسل التوريد الخاصة بالكثير من القطاعات التجارية. ويبدو استغلال البشر والموارد الطبيعية أيضاً حتى أكثر احتمالاً عندما يتم الحصول على المحصول أو إنتاجه بطرق غير مشروعة أو غير خاضعة للتنظيم أو بطرق مضرة بالبيئة وفي مناطق يكون فيها الرصد والمراقبة وفرض القانون ضعيفا.

الزراعة (المحاصيل الزراعية والماشية)

تشكل الممارسات الزراعية غير المستدامة حول العالم سبباً رئيسياً من أسباب تدهور البيئة. فكيفية استخدام الأرض إما أن تحمي التعددية الأحيائية والموارد المائية والتربة أو تؤدي إلى القضاء عليها. وتعكف بعض الحكومات والشركات حالياً على العمل لضمان أن يكون القطاع الزراعي أكثر إنتاجية بشكل متزايد، وأن يتم تحقيق هذه الزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة بيئيا. ويتعين على الحكومات، جنباً إلى جنب مع الحركة الساعية إلى حماية البيئة من الأذى، حماية العمال الزراعيين أيضا من الاستغلال.

وتعتبر منظمة العمل الدولية الزراعة أحد أخطر قطاعات العمل. وتتضمن الأخطار الخاصة بالعمال الزراعيين التعرض للمواد الكيماوية الحادة والأمراض، والعمل في أحوال جوية قاسية وتشغيل آلات خطيرة بدون التدريب الملائم. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من العمال الزراعيين معرضين للسقوط في شرك المتاجرين بالبشر نظراً لاستثنائهم من قوانين العمل المحلية، ونظرا للضغط الذي يتعرض له أصحاب المزارع لتخفيض التكلفة، وكذلك النقص في المراقبة الداخلية وفي التدقيق في السياسات العمالية، وانعدام الإشراف الحكومي.

وكما تم التوثيق في هذا *التقرير* على مر الأعوام، يتم إجبار البالغين والأطفال على العمل في القطاعات الزراعية المختلفة في مختلف أنحاء المعمورة.

على سبيل المثال:

- في جميع أنحاء أفريقيا، يُجبر الأطفال والبالغون على العمل في المزارع في جمع غلال القطن والشاي والقهوة والكاكاو والفواكه والخضار والمطاط والرز والتبغ والسكر. وهناك أمثلة موثقة عن أطفال أُجبروا على رعاية الماشية في كل من ليسوتو وموزامبيق وناميبيا، ورعاية الإبل في تشاد.
- في أوروبا، يُخضَع رجال من البرازيل وبلغاريا والصين والهند للعمل القسري في أماكن الاستزراع المائي وفي مزارع الفاكهة في بلجيكا. ويتم استغلال الرجال والنساء في القطاعات الزراعية في كل من كرواتيا وجورجيا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة.
- في أميركا اللاتينية، يجبر البالغون والأطفال على جمع غلة الطماطم في المكسيك، وجمع الفواكه وغلال الحبوب في الأرجنتين، ورعاية الماشية في البرازيل.
- في الشرق الأوسط، يستغل المتاجرون بالبشر العمال الرجال الوافدين في القطاعات الزراعية في إسرائيل والأردن. وقد أفادت تقارير بأن المتاجرين بالبشر يجبرون اللاجئين السوريين، بمن فيهم الأطفال، على جمع الفواكه والخضار في المزارع في لبنان.
- في الولايات المتحدة، تم العثور على ضحايا اتجار بالبشر بين عمال المزارع الموسميين والمهاجرين، بما في ذلك بالغين وأطفال يقومون بجمع المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات.

صيد الأسماك والاستزراع المائي

لقد أبرز *تقرير الاتجار بالبشر* لعام 2012 العمل القسري على قوارب الصيد الذي يحدث جنباً إلى جنب مع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه والصيد غير الخاضع للتنظيم، الذي يهدد الأمن الغذائي والحفاظ على الثروات البحرية. ويمكن أن تكون سفن وقوارب الصيد المنخرطة في جرائم بيئية أخرى، كسرقة الأسماك، منخرطة أيضاً في إيقاع أطقمها في شرك العمالة القسرية. وقد كشفت شهادات الناجين من العمل القسري على سفن الصيد عن أن الكثير من السفن التي قاسوا من الاستغلال عليها كانت تستخدم أدوات صيد محظورة، وتصطاد في أماكن يمنع الصيد فيها، ولم تبلغ عما اصطادته أو كانت تقدم بيانات كاذبة عما تصطاده، وكانت تعمل بتراخيص مزورة، وترسو في موانئ غير مرخص بها - وكلها ممارسات صيد غير مشروعة تسهم في استنزاف الثروة البحرية وتشكل خطراً على أنواع الأحياء البحرية. وسوف يواصل المجرمون تهديد استدامة المحيطات البيئية واستغلال العمال دون خوف من عقاب، ما لم يتم وضع لوائح تنظيمية وفرض مراقبة وتطبيق للقوانين التي تحكم عمليات صيد الأسماك وظروف العمل أيضا.

وقد وثقت كمية متزايدة من الأدلة في السنوات الأخيرة لعمالة قسرية على سفن الصيد في المياه الداخلية وعلى السواحل وفي عرض البحار والمحيطات، وفي مزارع القريدس ومعامل معالجة المأكولات البحرية. وحثت هذه الأدلة أوساط مكافحي الاتجار بالبشر الدوليين على الضغط على الحكومات وأطراف القطاع الخاص المعنية بالأمر كي تواجه مسألة استغلال الرجال والنساء والأطفال الذين يعملون في قطاع صيد الأسماك والاستزراع المائي التجاري.

وتتضن التقارير عن العمالة القسرية البحرية ما يلي:

- في أوروبا، استخدمت سفن صيد ترفع علم بليز وتعمل في بحر بارنت شمال النرويج عمالة قسرية، كما استخدمت العمالة القسرية أيضاً سفن توظف رجالاً أوكرانيين وتعمل في بحر أخوتسك.
- في البحر الكاريبي، استخدمت سفن صيد ترفع أعلام دول أجنبية عمالة قسرية في مياه جامايكا وترينيداد وتوباغو.
- على امتداد سواحل الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، أصبحت العمالة القسرية أكثر وضوحاً على سفن الصيد الأوروبية والآسيوية الساعية إلى صيد الأسماك في المياه التي تفتقر إلى القوانين المنظمة للصيد. وقد استغل المتاجرون بالبشر الضحايا في المياه الإقليمية لجزر موريشيوس وجنوب أفريقيا والسنغال، وعلى قوارب صيد صغيرة في البحيرات في غانا وكينيا.
- في آسيا، يُخضع رجال من كمبوديا وبورما والفليبين وإندونيسيا وفيتنام والصين والهند وبنغلادش للعمل القسري على سفن ترفع اعلام دول أجنبية (معظمها أعلام تايوان وكوريا وهونغ كونغ) وتعمل في المياه الإقليمية التابعة لدول في جنوب شرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ، ونيوزيلاندا.

قطع الأشجار لصناعة الخشب

يعتمد شخص من كل خمسة أشخاص في العالم بصورة مباشرة على الغابات للحصول على الطعام والدخل ومواد البناء والعقاقير الطبية. ومع ذلك فإن قوانين حماية الغابات ضعيفة في الكثير من الأحيان ويتم رصدها

بشكل ضئيل. وقد أدى قطع الأشجار غير المشروع لصنع الخشب إلى تدهور الغابات وإزالتها، والفساد على أرفع المستويات الحكومية، وانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بمجموعات كاملة من السكان، بمن فيهم السكان الأصليين. وتشتمل قائمة الانتهاكات هذه على ممارسات الاتجار بالبشر. وفي حين أعرب بعض الحكومات ومنظمات المجتمع المدني عن معارضة قوية لقطع أشجار الغابات غير المشروع وتعهدوا بحماية هذا المورد الثمين، لم يظهر المجتمع الدولي سوى اهتمام ضئيل نسبياً بالعمال الذين يقومون بقطع تلك الأشجار، ونقل جذوع الأشجار الكبيرة أو يعملون في مراكز المعالجة التي تعمل بين مرحلتي القطع والنقل. وفي نفس الوقت، لم تحظ المشكلة الخطيرة المتجسدة في قيام العمال الموجودين في معسكرات قطع الأشجار بالاستغلال الجنسي لضحايا الاتجار بالبشر بقدر كاف من الاهتمام

وهناك نقص في المعلومات الموثقة حول ظروف عمل العمال الذين يقطعون الأشجار لصنع الخشب، وكيف أن صناعة قطع الأشجار لصنع الخشب تزيد من خطر الاتجار بالبشر في المجتمعات المحلية القريبة.

وتتضمن التقارير الحديثة عن الاتجار في هذا القطاع:

- في آسيا، تم استغلال ضحايا الاتجار باليد العاملة في صناعة قطع الأشجار لصنع الخشب. على سبيل المثال، أفادت سلطات جزر سليمان بأن شركة ماليزية لقطع الأشجار لصنع الخشب أخضعت مواطنين ماليزيين لانتهاكات ترتبط بالاتجار في عام 2012. وقد استخدمت عمليات قطع أشجار متصلة بالجيش البورمي قرويين للعمل القسري. ويجبر كوريون شماليون على العمل في صناعة قطع الأشجار الروسية بناء على اتفاقيات ثنائية. وقد أجبر عمال مهاجرون في معسكرات قطع الأشجار في دول جزر المحيط الهادئ أطفالاً على الزواج وعلى العمل في تجارة الجنس.
- في البرازيل، أخضعت شركات قطع أشجار خاصة رجالاً برازيليين للعمالة القسرية.
- فرضت حكومة بيلاروسيا العمل القسري على مواطنين بيلاروسيين في صناعة قطع الأخشاب البيلاروسية.

التعدين

غالباً ما يكون للتعدين، وخاصة استخراج المعادن الذي يقوم به أفراد ومجموعات وعائلات أو تعاونيات بدون آلات أو بآلات قليلة جداً فقط في القطاع غير المشروع من السوق، تأثير سلبي على البيئة، بما في ذلك التسبب في إزالة الغابات والتلوث بسبب استخدام الزئبق على نطاق واسع. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن قطاع التعدين مسؤول عن 37 بالمائة من انبعاثات الزئبق في العالم، وهي الانبعاثات التي تضر الأنظمة البيئية وتؤثر بشكل خطير على صحة البشر والحيوانات. وبالإضافة إلى التسبب في تدهور البيئة، غالباً ما يحدث التعدين في مناطق ريفية أو نائية يكون للحكومة وجود محدود فيها، مما يجعل الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات التعدين في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا أكثر عرضة للاستغلال في العمل القسري والاتجار الجنسي.

وتتضمن الأمثلة على الاتجار بالبشر في صناعة استخراج المعادن:

- في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتم استغلال عدد كبير من الرجال والأطفال الكونغوليين العاملين في استخراج المعادن كأفراد بدون آلات في عبودية الدين من قبل رجال الأعمال والقائمين على التوريد الذين يحصل العمال منهم على القروض النقدية والأدوات والطعام وغير ذلك من المؤن بأسعار مضخّمة ويتعين عليهم بيع ما يستخرجونه من معادن لهم بأسعار أقل من أسعار السوق. فيجُبر العمال على الاستمرار في العمل لسداد الديون المتراكمة باستمرار والتي يستحيل في الواقع تسديدها.

- في أنغولا، يتم استغلال بعض الكونغوليين المهاجرين من مناطقهم سعياً وراء العمل في مناطق مناجم استخراج الماس في العمل القسري في المناجم أو في الدعارة القسرية في المجتمعات التي يعيش فيها العاملون في المناجم.

- أوجد التهافت بحثاً عن الذهب في جنوب شرق السنغال مشاكل بيئية وصحية خطيرة للتجمعات السكانية التي تعيش هناك نظراً لاستخدام الزئبق والسيانيد في عمليات استخراج الذهب من المناجم. كما أسهم تدفق العمال السريع في العمالة القسرية والاتجار بالأطفال والنساء لغرض الاستغلال الجنسي في مناطق المناجم.

- في غيانا، تجذب مناطق مناجم الذهب في الداخل المتاجرين بالبشر نحو التجمعات السكانية فيها نظرا للوجود المحدود للحكومة بها. وهناك يستغل المتاجرون البنات الغيانيات في الجنس التجاري في معسكرات العاملين في المناجم.

- في بيرو، لا تزال العمالة القسرية في صناعة استخراج الذهب من المناجم في باطن الأرض مشكلة كبيرة. وقد أورد تقرير صدر في عام 2013 بعنوان *تحليل أخطار المؤشرات على العمالة القسرية والاتجار بالبشر في التعدين لاستخراج الذهب بصورة غير مشروعة في بيرو*، حصيلة مقابلات أُجريت مع حوالي 100 عامل في منجم وشخص يعمل في صناعات متصلة بالتعدين (كالطهاة والميكانيكيين والعاملين في البغاء). ويتتبع التقرير كيف ينتهي الأمر بالذهب الملطخ بالاتجار بالبشر في منتوجات متوفرة في الأسواق العالمية، من الساعات إلى أجهزة الهاتف الذكية.

الخطوات التالية

لدى الحكومات والقطاع الصناعي الخاص والمجتمع المدني فرصة للحث على حمية أكبر للبيئة مقرونة بحماية أكبر للعمال، بمن فيهم أولئك الذين يستغلهم المتاجرون بالبشر. وهناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث لدراسة العلاقة بين التدهور البيئي والاتجار بالبشر في هذه الصناعات وغيرها. ومن الضروري أيضاً تعزيز الشراكات لتحقيق فهم أفضل لهذه الصلة بين الأمرين ومعالجة أمر هذين النمطين من أنماط الاستغلال، بصورة فردية وجماعية.